

العنوان:	أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS - IFRS على التحفظ المحاسبي ووحدة التقارير المالية : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	فؤاد، ريمون ميلاد
المجلد/العدد:	مج20، ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	517 - 572
رقم MD:	771961
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	معايير المحاسبة الدولية، نظم المعلومات المحاسبية، العولمة، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، التحفظ المحاسبي ، التقارير المالية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/771961

**أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية
(IAS – IFRS)
على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية**

**د/ ريمون ميلاد فؤاد
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنها**

أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على التحفظ الحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية

د/ ريمون ميلاد فؤاد
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث:

أثار التخلي عن التحفظ المحاسبي بالإطار المفاهيمي الصادر عن الجهد المشترك بين (IASB) و(FASB) في عام (٢٠١٠م) كثير من الجدل نتيجة وجود العديد من فقرات معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، تعتمد على ممارسات التحفظ المحاسبي، وهذا يشير إلى التناقض الداخلي لمعايير المحاسبة الدولية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، وبناءً عليه تمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS) على الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف البحث تم تنظيم البحث إلى: الدراسة النظرية: وتناول فيها الباحث التأصيل التاريخي للتحفظ المحاسبي بالأطر المفاهيمية المتعاقبة، وجهود الباحثين في مجال أسباب ودوافع التحفظ المحاسبي ونماذج قياسه؛ كذلك تناول أثر الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS) على التحفظ المحاسبي في ضوء ثلاثة أبعاد هي: (الاعتراف، القياس، والإفصاح المحاسبي).

وفي ضوء أهداف إعداد التقارير المالية والتي تعتمد على توفير معلومات تُساهم في ترشيد قرارات مستخدميها تم دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها، واستكمل الباحث الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية، حيث تم اشتقاق فروض الدراسة واختبارها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية، وتوصل الباحث إلى أن الأسباب التي تم الاعتماد عليها في استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الممارسة العملية لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) نتيجة انتشار ممارسات التحفظ المحاسبي، وهذا يشير إلى أن الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS) يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

وفي نهاية البحث يوصي الباحث بإعادة النظر في الإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB)، وأهمية تضمينه التحفظ المحاسبي كأحد سمات المعلومات المحاسبية.
المصطلحات الرئيسية: التحفظ المحاسبي - معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) -
جودة التقارير المالية.

١- الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة:

في إطار السعي الدائم من قبل المنظمات المهنية نحو إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، وتحظى بقبول دولي؛ شهد عام (١٩٧٣م) إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) كجهة مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة ذات بُعد دولي، وظلت هذه اللجنة تمارس مهامها حتى عام (٢٠٠١م)، حيث تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، وذلك في إطار تعزيز استقلالية ومشروعية وجوده إعداد معايير المحاسبة الدولية، وأصبح (IASB) مسئول عن إصدار معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS)، وإجراء التعديلات على معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمصدرة من قبل ذلك.

وقد حظيت (IFRS) (*) بقبول دولي واسع ويستند الباحث في ذلك على مايلي:

١) إصدار الاتحاد الأوروبي للتشريع رقم (١٦٠٦) لسنة (٢٠٠٢م) بشأن إلزام شركات المساهمة المقيدة بالأسواق المالية بدول الاتحاد الأوروبي، الاعتماد على (IFRS) في إعداد تقاريرها المالية، وذلك اعتبارًا من عام (٢٠٠٥م) (Cordazzo, 2013).

٢) توصية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization of Securities Commission (IOSCO) بشأن الاعتماد على (IFRS) في إعداد التقارير المالية حتى يمكن تداول الأوراق المالية على المستوى الدولي (Nulla, 2014).

٢/١ مشكلة البحث:

اتجهت العديد من الدول - المتقدمة والنامية على حد سواء - في السنوات الأخيرة إلى الالتزام بتطبيق (IFRS) اقتناعًا منها بأن ما يُنتج عنها من تقارير مالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتميز بالجودة، لاسيما في ظل نتائج العديد من الدراسات (e.g: Gebhardt, et al., 2014; Cascino, et al., 2014)، والتي أشارت إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يُساهم في توفير معلومات محاسبية أكثر ملاءمة وشفافية، وتقارير مالية قابلة للمقارنة.

(*) يستخدم الباحث مصطلح (IFRS) ليعبر عن كل من معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).

وفي هذا المجال يرى الباحث أهمية الإشارة إلى مايلي:

١- إنَّ معايير التقارير المالية الدولية تميل نحو نموذج المحاسبة المطبق في دول Anglo-Saxon (*)، حيث يهتم هذا النموذج بتوفير معلومات أكثر ملاءمة لترشيد قرارات حملة الأسهم Shareholder باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل، وأن الأسواق المالية لها تأثير في تنظيم المحاسبة؛ في حين أن نموذج المحاسبة المطبق في جمهورية مصر العربية وبقية الدول، يهتم بتوفير معلومات تلبى احتياجات كافة أصحاب المصالح Stakeholder ولا تركز على فئة حملة الأسهم فقط، (Balsari, et al., 2010; IASB, 2010, Paras. 44-45).

٢- إنَّ الالتزام بتطبيق (IFRS) هو في الواقع Indeed خطوة نحو منظور مختلف للتقارير Different Reporting Perspective يعتمد على التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة (Caskey and Hughes, 2012).

وعلى الجانب الآخر تشير الممارسة العملية إلى أهمية التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism لاسيما في ظل تزايد مطالب أصحاب المصالح؛ باتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً في ضوء تعاقب واستمرار الفضائح المحاسبية، بداية من Enron عام (٢٠٠٢م) إلى بنك Lemman Brothers في منتصف عام (٢٠٠٨م) (Francis, et al., 2013)، وفي هذا الإطار تشير نتائج العديد من الدراسات (e.g: Watts, 2003, a,b; Zhang, 2008) إلى أن التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية له دور جوهري في تخفيض عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، وأن هناك العديد من الآثار الاقتصادية Economic Consequences الإيجابية التي تتحقق نتيجة التحفظ المحاسبي منها: تخفيض تكلفة التفاضلي، حماية عقود الدين والاقتراض... وغيرها (e.g: Shivakumar, 2013; Li, 2013).

وبناءً على ما سبق وفي ضوء نتائج العديد من الدراسات (e.g: Barker and Mcgeachin, 2015; Wagenhofer, 2014) التي تشير إلى أن (IFRS) لا تدعم ممارسات التحفظ المحاسبي، خاصة بعد حذف المصطلح المرادف للتحفظ المحاسبي Prudence من الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية (Gebhardt, et al., 2010; IASB, 2014)، يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية:

١- هل الالتزام بتطبيق (IFRS) يؤدي إلى التخلي عن ممارسات التحفظ المحاسبي؟

(*) تشمل دول (Anglo-Saxon): الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، أستراليا، وكندا ... وغيرها من الدول الناطقة باللغة الإنجليزية وكانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي.

- ٢- هل تتضمن (IFRS) في فقراتها ما يدعو إلى استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي؟
٣- هل الالتزام بتطبيق (IFRS) يؤدي إلى جودة التقارير المالية في ضوء التحفظ المحاسبي؟

٣/١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي؛ وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، وفي إطار تحقيق هذا الهدف يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- تفسير دوافع الاعتماد على التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.
- ٢- بيان ممارسات التحفظ المحاسبي بنوعيه - المشروط وغير المشروط - في معايير التقارير المالية الدولية.
- ٣- دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٤/١ أهمية البحث:

يتناول البحث دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي؛ وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية من بين الدول التي تبنت (IFRS) مع إدخال تعديلات - تكاد لا تذكر - للتوافق مع البيئة المصرية وصولاً إلى معايير المحاسبة المصرية، ومن ثم تتضح الأهمية العلمية والعملية للبحث فيما يلي:

■ الأهمية العلمية: يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:

- صدور القرار رقم (١١٠) لسنة (٢٠١٥م) بشأن إحلال معايير المحاسبة المصرية القائمة منذ عام (٢٠٠٦م) بأخرى تسري مع بداية عام (٢٠١٦م)، لتحقيق التوافق مع الإصدار الحديث (IFRS).

- سبق وأشار الباحث في مشكلة البحث أن الإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB) لا يدعم ممارسات التحفظ المحاسبي، وهذا يتعارض مع أهمية ممارسات التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية.

- تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في (IFRS)، وأثره على جودة التقارير المالية.

■ الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من خلال العناصر التالية:

- بالنسبة لأصحاب المصالح: تهتم الدراسة ببيان الآثار الاقتصادية لممارسات التحفظ المحاسبي على ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

- بالنسبة للمحاسبين ومعدّي التقارير المالية: تتناول الدراسة ممارسات التحفظ المحاسبي بنوعيه - المشروط وغير المشروط - الواردة في (IFRS).
- بالنسبة للبورصة المصرية: أهمية دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية، من منطلق أن جودة التقارير المالية تمثل أحد محددات كفاءة سوق الأوراق المالية.

٥/١ منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي، في تحليل وتقييم نتائج الفكر المحاسبي من دراسات سابقة، واشتقاق فروض الدراسة واختبارها وتعميم النتائج.

٦/١ حدود البحث:

- يقتصر البحث على دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي، دون أن يمتد ذلك إلى العوامل الأخرى المؤثرة على ممارسات التحفظ المحاسبي.
- يقتصر البحث على دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، دون أن يمتد ذلك إلى دوافع التحفظ المحاسبي، والآثار الاقتصادية Economic Consequences للتحفظ المحاسبي، إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.
- تقتصر الدراسة التطبيقية على شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٢م حتى ٢٠١٤م).

٧/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات البحثية، تم تنظيم البحث على النحو

التالي:

- (١) الإطار العام للبحث.
- (٢) الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- (٣) المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي.
- (٤) التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وأثرها على جودة التقارير المالية.
- (٥) الدراسة التطبيقية.
- (٦) النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المقترحة.
- (٧) مراجع البحث.

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية؛ ونظرًا لتنوع الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع البحث، وأهمية النتائج التي توصلت إليها؛ وفي إطار استكمال جهود تلك الدراسات تم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي:

١/٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية:

تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Latridis, 2010) في بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية، واعتمدت الدراسة على القيمة الملاءمة، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية كمعايير لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٢٩١) شركة المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية بإنجلترا وفقًا لمعايير المحاسبة المحلية (UK.GAAP)، وبعد تطبيق (IFRS) وذلك خلال الفترة من عام (٢٠٠٠م - ٢٠٠٧م)، وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) أدى إلى تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، والحد من عدم تماثل المعلومات نتيجة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ويرى الباحث أن نتيجة الدراسة تشير في مضمونها إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) أدى إلى زيادة التحفظ المحاسبي المشروط.

وفي هذا السياق استهدفت دراسة (Chen, et al., 2010) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم فحص التقارير المالية لعينة قوامها (١٢٦٧٨) مشاهدة خلال الفترة من (٢٠٠٠م - ٢٠٠٤م) قبل تطبيق (IFRS)، في مقابل عينة قوامها (٩٠٢٩) مشاهدة خلال الفترة من (٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م)، التقارير المالية هذه هي لعينة من شركات المساهمة موزعة على (١٥) دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى أن إحلال معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) محل معايير المحاسبة المحلية Domestic GAAP له آثار إيجابية على جودة التقارير المالية، وأشارت الدراسة إلى أن السبب يرجع إلى الحد من عدم تماثل المعلومات نتيجة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وتحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية نتيجة جودة الأرباح المحاسبية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تتميز بكون عينة الدراسة وتوزيعها على عدد كبير من الدول، ومن ثم يمكن تعميم نتائجها.

وفي إطار دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية بدول الاتحاد الأوربي، استهدفت دراسة (García Jara, et al., 2011) بيان أثر اختلاف معايير المحاسبة المطبقة على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية كمقاييس بديلة لجودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة قوامها (١٤٣) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية الأسبانية بمدريد قبل وبعد الالتزام بتطبيق (IFRS) خلال الفترة من (٢٠٠٤م - ٢٠٠٧م)، وتوصلت الدراسة إلى تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية بعد تطبيق (IFRS) مقارنة بتطبيق معايير المحاسبة المحلية (SP. GAAP).

وقد تمت بعض الدراسات في بيئة الأعمال العربية، فقد استهدفت دراسة (Saaydah, 2012) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة تم فحص التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٤٥) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية الأردنية بعمان خلال الفترة من (١٩٩٦م - ٢٠٠٩م)، ولم تصل الدراسة إلى نتائج محددة بشأن أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية.

وفي هذا السياق تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (الزمر، ٢٠١٢م) بيان أثر التحول إلى (IFRS) على جودة التقارير المالية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على جودة الأرباح المحاسبية والقدرة التنبؤية، وعدم تماثل المعلومات كمقاييس بديلة لجودة التقارير المالية، وفي هذه الإطار تم تحليل التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٢١) شركة تأمين مسجلة بسوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة من (٢٠٠٨م - ٢٠١٠م)، وتوصلت الدراسة إلى أن الفترات المالية التالية لفترة الالتزام بتطبيق (IFRS) تميزت بانخفاض مستويات إدارة الأرباح، وارتفاع مستويات التحفظ المحاسبي، وانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كذلك تناولت بعض الدراسات أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية بدول أفريقيا، حيث تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Agyei-Mensah, 2013) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) بغانا على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم فحص التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (١٠٠) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية بغانا، خلال عامي (٢٠٠٦م)، (٢٠٠٨م)، وتوصلت الدراسة إلى تحسن جودة التقارير المالية بعد تطبيق (IFRS) وبرهنت الدراسة على ذلك بتحسّن متوسط جودة التقارير المالية في عام (٢٠٠٨م) حيث بلغ (٨٧,٠٩%) في حين بلغ في عام (٢٠٠٦م) ٧٦,٨٠%.

وفي هذا السياق استهدفت دراسة (Hillier, et al.,2015) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية بعدد من الدول الأفريقية، وقد تم الاعتماد على القيمة الملاءمة كمقياس لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٣٤٧) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية لعدة دول أفريقية - (٢٤) بالمغرب، (٢٤) بكينيا، (١٧) ببتسوانا، (٤٠) بمصر، (٢٤٢) بجنوب أفريقيا - بإجمالى مشاهدات (٢٧٦٦) مشاهدة خلال الفترة (٢٠٠٢م - ٢٠٠٩م)، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد الالتزام بتطبيق (IFRS).

وفي المقابل اهتمت دراسة (Rutledge, et al.,2015) بجودة التقارير المالية في دول شرق آسيا تحديداً جمهورية الصين الشعبية لاسيما وأن شركات المساهمة المسجلة في بورصة الصين ملزمة بإعداد تقاريرها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المحلية (PRC.GAAP)، في حين أن شركات المساهمة المسجلة في بورصة هونج كونج ملزمة بإعداد تقاريرها المالية وفقاً (IFRS)، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (١٢) شركة المساهمة مسجلة في بورصة الصين، وعينة أخرى (٢٢) شركة المساهمة مسجلة ببورصة هونج كونج، وتوصلت الدراسة إلى دلائل تشير إلى تحسن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق مبادئ المحاسبة المحلية (PRC.GAAP) مقارنةً بتطبيق (IFRS).

٢/٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي: أشارت دراسة (Balsari, et al., 2010) إلى أنه في إطار تحسين منفعة التقارير المالية لمستخدميها التزمت منشآت الأعمال التركية بإعداد تقاريرها المالية وفقاً (IFRS)، ومن ثم استهدفت الدراسة بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي - كمقياس لجودة التقارير المالية -، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل المحتوى لعينة بلغ قوامها (٣٧٨٩) من التقارير المالية لشركات المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية التركية بإسطنبول خلال الفترة (١٩٩٢م - ٢٠٠٨م)، وتم تبويب التقارير المالية إلى مجموعتين: الأولى (٢٤٣٠) مشاهدة قبل تطبيق (IFRS)، و(١٣٥٩) مشاهدة بعد تطبيق (IFRS)، وقد توصلت الدراسة إلى أدلة تُبرهن على زيادة التحفظ المحاسبي نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS)؛ نتج عنه الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، والاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب، ويرى الباحث أن هذه الأدلة تشير إلى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS).

كذلك استهدفت دراسة (Zhang, 2011) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، واعتمدت الدراسة على نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية^(*) في قياس التحفظ المحاسبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٣٥) شركة من شركات المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية بنيوزيلندا خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠٠٨م)، وتوصلت الدراسة إلى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS)، وهذا التحفظ أدى إلى تحسين القيمة الملاءمة للأرباح المحاسبية.

واستهدفت دراسة (Piot, et al., 2012) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي بنوعيه - المشروط وغير المشروط^(**)، ولتحقيق هدف الدراسة تم فحص التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٢٩٧٣) شركة المساهمة خلال الفترة (٢٠٠١م - ٢٠٠٨م) بدول الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط والذي تم قياسه باستخدام نموذج (Basu, 1997)، ارتفاع ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS).

وفي هذا الإطار استهدفت دراسة (Bertin and Moya, 2013) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٩٥) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية بتشيلي خلال الفترة من (١٩٩٩م - ٢٠١٠م)، وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط كان أكثر ملاحظة مقارنةً بالتحفظ المحاسبي غير المشروط، وذلك نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS)، وقد انعكس ذلك على تحسين القيمة الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

واستهدفت دراسة (Lawrence, et al., 2013) بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (١٩٠) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية الأسترالية، وتوصلت الدراسة إلى أدلة تشير إلى انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي على مدار السنوات نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS).

وتمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Andr'e, et al., 2015) في بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) بدول الاتحاد الأوروبي على التحفظ المحاسبي المشروط، وقد اعتمدت

(*) سيتناول الباحث في جزء لاحق من البحث النماذج أكثر شيوعاً في قياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

(**) سيتناول الباحث في جزء لاحق من البحث أنواع التحفظ المحاسبي.

الدراسة على نموذج (Basu) المعدل في قياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى عينة بلغ قوامها (١٣٧١١) من التقارير المالية لشركات المساهمة التي تنتمي إلى (١٦) دولة أوروبية خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٠م)، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط نتيجة الالتزام بتطبيق (IFRS).

٣/٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية(*):

تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (عوض، ٢٠١٠م) في تأثير التحفظ المحاسبي طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية كقياس لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٢٧) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة (١٩٩٣م - ٢٠٠٧م). وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود دلائل تشير إلى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ.

و تمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Francis, et al., 2013) في بيان أثر التحفظ المحاسبي المشروط على جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وذلك لعينة من شركات المساهمة الأمريكية بلغ قوامها (٣٨٧) شركة خلال الفترة من يناير (١٩٨٠م) وحتى ديسمبر (٢٠٠٦م)، وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات.

واستهدفت دراسة (حمدان، ٢٠١١م) بيان مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية التي تعدها شركات المساهمة الأردنية، وأثر هذا التحفظ على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٥٠) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية الأردنية بعمان خلال الفترة (٢٠٠١م - ٢٠٠٦م)، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية على مدار السنوات، وأن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير. وتمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Ismail and Elbolok, 2011) بيان أثر التحفظ

المحاسبي بنوعيه - المشروط وغير المشروط - على جودة الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم كمؤشرات لجودة التقارير المالية، وبناءً عليه تمثلت التساؤلات البحثية للدراسة في: (١) ما هو أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية؟ (٢) ما هو أثر التغيير

(*) هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالتحفظ المحاسبي؛ فبعض هذه الدراسات تناولت دوافع التحفظ المحاسبي، والبعض الآخر اهتمت بالآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي، وأخرى اهتمت بنماذج قياس التحفظ المحاسبي، ودراسات أخرى اهتمت بأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وتلك هي التي تمثل مجال اهتمام الدراسة الحالية، وقد أشار الباحث إلى ذلك في حدود البحث.

في جودة الأرباح المحاسبية على أسعار الأسهم؟؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٣٠) شركة المساهمة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: (١) التحفظ المحاسبي المشروط يؤثر سلبًا على جودة الأرباح وأسعار الأسهم، (٢) التحفظ المحاسبي غير المشروط لا يؤثر على جودة الأرباح ولكنه يؤثر سلبًا على أسعار الأسهم. ومن خلال استقراء الباحث للعديد من الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية، يستطيع الباحث أن يشير إلى أن أسعار الأسهم تمثل القيمة التأكيدية للمعلومات المحاسبية، وهذا يعني أن المعلومات المحاسبية لا تستطيع تفسير أحداث تاريخية، وهذا يدل على أن التحفظ المحاسبي يؤثر سلبًا على القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

واستهدفت دراسة (Fan and Zhang, 2012) بيان أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم فحص التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (١١٣) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية بإنجلترا خلال الفترة من (٢٠٠٤م - ٢٠٠٩م)، وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي عادة يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

وتمثل الهدف الرئيسي لدراسة (Mohammadi, et al., 2013) في بيان أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، وأوضحت الدراسة أنها ستعتمد على ثلاث خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية هي: الملاءمة، والموثوقية، والتوقيت المناسب كمقاييس لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم فحص التقارير المالية لعينة بلغ قوامها (٣٠٠) شركة المساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية الإيرانية بطهران خلال الفترة (٢٠٠٦م - ٢٠١١م)، وتوصلت الدراسة إلى أدلة تشير إلى وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية محل الدراسة، ومن ثم توجد علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

٤/٢ تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

أولاً: فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية، يمكن للباحث إبداء الملاحظات التالية:

- أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، بينما توصلت دراسة (Rutledge, et al., 2015) - والتي اهتمت ببيئة الأعمال الصينية - إلى أن ارتفاع جودة التقارير المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المحلية (PRC. GAAP) مقارنةً بتلك المعدة بتطبيق (IFRS)، وهذا يعكس أهمية الدراسة الحالية التي تهتم بأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.

- اعتمدت هذه الدراسات على مقاييس مختلفة لقياس جودة التقارير المالية، هذه المقاييس لا تحقق التكامل فيما بينها، فبعض الدراسات اعتمدت على جودة الأرباح المحاسبية، والبعض الآخر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والبعض الآخر يشير ضمناً إلى الآثار الاقتصادية لجودة التقارير المالية، وفي هذا المجال تتميز الدراسة الحالية بأنها تعتمد على مقاييس متعددة لجودة التقارير المالية تحقق التكامل فيما بينها، وتقيس منفعة التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها.

- أغلب هذه الدراسات تمت في دول الاتحاد الأوربي، والقليل منها اهتم بيئة الأعمال العربية والأفريقية، وفي هذا المجال تتميز الدراسة الحالية بأنها تهتم بيئة الأعمال المصرية هذا من جهة، وكذلك تعتمد على أحدث إصدارات (IFRS).

ثانياً: فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي، يمكن للباحث إبداء الملاحظات التالية:

- اهتمت هذه الدراسات ببيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي، ولكنها لم تشير إلى الفقرات الواردة بـ (IFRS) والتي تؤدي إلى التطبيق العملي للتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وفي هذا المجال تتميز الدراسة الحالية بأنها اهتمت بالإشارة إلى هذه الفقرات وأثرها على التحفظ المحاسبي، كما اهتمت الدراسة الحالية بكشف التناقض بين الإطار المفاهيمي و(IFRS).

- اهتمت أغلب الدراسات السابقة ببيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي المشروط، فيما عدا دراسة (Lawrence, et al., 2013) والتي اهتمت بأثر (IFRS) على التحفظ المحاسبي بنوعيه - مشروط وغير مشروط -، وهي تماثل المنهجية التي تعتمد عليها الدراسة الحالية في تحقيق أهداف البحث.

ثالثاً: فيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، يُشير الباحث إلى أن هذه الدراسات قد اعتمدت على مقاييس مختلفة لجودة التقارير المالية، وتتميز الدراسة الحالية بأنها تعتمد على ثلاثة مقاييس متكاملة مستمدة من الإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB) وهي: القيمة الملاءمة، القدرة التنبؤية، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، هذه المقاييس تعكس وجهات نظر مستخدمي التقارير المالية.

٣- المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي:

حظي التحفظ المحاسبي بكثير من الجدل في الفكر المحاسبي بين معارض بحجة أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية ويتعارض مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنها: الملاءمة، التمثيل العادل، والقابلية للمقارنة (IASB, 2010)؛ ومؤيد بحجة أن التحفظ المحاسبي يقلل من عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، والسلوك غير الأخلاقي Moral Hazard، وتكاليف

الوكالة ... وغيرها (La Fond and Watts, 2008). ويرى الباحث أنه من الأهمية في ضوء هذا الجدل تناول مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه ودوافع اللجوء إليه وأساليب قياسه، حتى يمكن بيان مدى الحاجة إليه في الممارسة العملية.

١/٣ مفهوم التحفظ المحاسبي:

لقد استخدم مصطلح التحفظ المحاسبي مرادفًا لمصطلح الحيطة والحذر Prudence، والذي حظي بالاهتمام منذ عام ١٩٢٠ وحتى الآن (Basu, 2014; IASB, 2009)، ويشير الفكر المحاسبي إلى عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه للتحفظ المحاسبي، ويحاول الباحث فيما يلي تتبع مفهوم مصطلح التحفظ المحاسبي في الأطر المفاهيمية المتعاقبة Successive Conceptual Frameworks وجهود الباحثين. أولاً: التحفظ المحاسبي في الأطر المفاهيمية:

يشير التأصيل التاريخي للتحفظ المحاسبي في الأطر المفاهيمية إلى مايلي:

- في عام (١٩٧٠م) أصدر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي Accounting Principles Board (APB) قائمة رقم (٤)، والتي تشير إلى أنه من المتفق عليه تاريخياً أن المديرين، والمستثمرين، والمحاسبين يفضلون أن تكون أخطاء القياس المحتملة في اتجاه تقليل Understatement قيمة صافي الدخل أو صافي الأصول، وهذا يشير ضمناً إلى الاتفاق حول ممارسة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية (e.g: IASB, 2014; Ahmed, et al., 2013).

- في عام (١٩٨٠م) أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) أشار فيها إلى أن المقصود بالتحفظ المحاسبي هو: "السلوك الحذر تجاه عدم التأكد، من أجل ضمان أن كافة المخاطر الضمنية المرتبطة بالنشاط قد تم أخذها في الحسبان بالشكل الكافي" (FASB, 1980).

- في عام (١٩٨٩م) تضمن الإطار المفاهيمي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وفيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - الفقرة ٣٧ - تمت الإشارة إلى التحفظ المحاسبي بأنه "تضمين درجة من الحذر عند الحاجة إلى تقديرات لبعض القيم في ظل ظروف عدم التأكد، وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب" (IASB, 1989).

- في عام (٢٠٠٨م) طرح كل من (IASB)، و(FASB) مذكرة التفاهم المشترك للنقاش تتضمن تطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، وكانت أهم سمات تلك الإطار استبدال أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي

الموثوقية Reliability بخاصية التمثيل العادل Faithful Representation؛ وحذف التحفظ المحاسبي (IASB, 2008).

- في عام (٢٠١٠م) صدر الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية لا يتضمن مصطلح التحفظ المحاسبي؛ بحجة أنه يتعارض مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تؤثر على جودة التقارير المالية (IASB, 2010).

بناءً على ما سبق يتضح للباحث أن: (١) الأطر المفاهيمية الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة أدرجت التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما عدا الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS). (٢) لم تقدم الأطر المفاهيمية المتعاقبة تعريف محدد للتحفظ المحاسبي بل كانت تشير إلى أنه أداة لمواجهة ظروف عدم التأكد، وهذا ما دفع الباحثون نحو بذل الجهد لتعريف التحفظ المحاسبي.

ثانياً: التحفظ المحاسبي في ضوء جهود الباحثين:

عرف (Basu, 1997) التحفظ المحاسبي بأنه: "اتجاه وميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق لإثبات والاعتراف بالأنباء الجيدة كالأرباح بدلاً من الاعتراف بالأنباء السيئة كالخسائر"، وفي هذا الإطار عرف (Watts, 2003,a) التحفظ المحاسبي بأنه فرق التأكيد (التحقق) المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، فالتحفظ المحاسبي يتم قياسه من خلال فحص عناصر قائمة الدخل والمركز المالي، ويرى (Beaver and Ryan, 2005) أن التحفظ المحاسبي يُشير إلى وجود شهرة للمنشأة غير معلن عنها، حيث يعمل التحفظ على تخفيض القيمة الدفترية للأصول مقارنةً بقيمتها السوقية، ويرى (Fan and Zhang, 2012) أن التحفظ المحاسبي هو "اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تُبقي القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبيًا مقارنةً بقيمتها الاقتصادية".

وبناءً على ما سبق يمكن للباحث استخلاص بعض الخصائص المميزة للتحفظ

المحاسبي:

- ممارسة عملية، يميل إليها المحاسبون عند إعداد التقارير المالية.
- يرتبط بحالات عدم التأكد المرتبطة بالقياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي.
- اتباع بدائل محاسبية تعتمد على تخفيض الأصول والاعتراف بجميع الخسائر المتوقعة مع تأجيل الاعتراف بأية أرباح متوقعة.

٢/٣ أنواع التحفظ المحاسبي:

اهتمت العديد من الدراسات (e.g: Skogskiv and Juettner-Nausoth, 2013; Roychowdhury and Martin, 2013; Vyas, 2011) بالتمييز النوعي للتحفظ المحاسبي، وقد اعتمدت في ذلك على الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي وفقرات (IFRS)، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين نوعين من التحفظ المحاسبي:

أ- التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism:

ويطلق عليه أحياناً التحفظ المُبكر Ex-ante Conservatism أو التحفظ غير المرتبط بالأخبار (المستقل) Independent Conservatism، ويشير إلى اختيار طريقة - بديل - محاسبية منذ بداية الاعتراف والقياس المحاسبي للأصول وللاتزامات، يترتب عنها انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول.

ب- التحفظ المشروط Conditional Conservatism:

ويطلق عليه أحياناً التحفظ اللاحق Ex-Post Conservatism أو التحفظ المرتبط بالأخبار Dedendent Conservatism، ويقصد به تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول نتيجة احتمال تحقق بعض الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها. والجدول التالي يوضح بعض الأمثلة لممارسات التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط بالتقارير المالية:

جدول رقم (١)

يوضح أمثلة ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط بالتقارير المالية

نوع التحفظ المحاسبي	الأمثلة متعارف عليها
التحفظ المحاسبي المشروط	<ul style="list-style-type: none"> - اضمحلال الأصول طويلة الأجل غير المالية. - اضمحلال الأصول طويلة الأجل المالية. - تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيم البيعية أيهما أقل. - عدم تماثل معالجة المكاسب / الخسائر المحتملة.
التحفظ المحاسبي غير المشروط	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام طريقة الإهلاك المعجل. - الاعتراف بتكاليف البحوث والتطوير ضمن بنود المصروفات التي تخص الفترة. - حالات تكوين احتياطات تفوق التكاليف المتوقعة في المستقبل.

بناءً على ما سبق يمكن للباحث تعريف التحفظ المحاسبي بأنه: "تحفظ لاحق لظروف اقتصادية غير مرغوب فيها يهدف إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة من خلال الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وتأجيل الاعتراف بالأرباح

المحتملة لحين تحققها، وتحفظ سابق لا يرتبط بأحداث معينة ويهدف إلى عدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل أو التقليل للالتزامات والنفقات من خلال الاختيار بين البدائل المحاسبية".

٣/٣ نماذج قياس التحفظ المحاسبي:

قدم الفكر المحاسبي العديد من النماذج المستخدمة في قياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، ويرى الباحث أن سبب ذلك يرجع إلى: (١) الجدل المستمر حول التحفظ المحاسبي وعدم وجود تعريفه متفق عليه للتحفظ المحاسبي، (٢) رغبة الباحثين في قياس الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي؛ وفي هذا المجال يشير الباحث إلى أن عدد الدراسات التي نُشرت في أكثر ثلاث دوريات علمية دولية تحظى بالثقة (Journal of Accounting Research & Journal of Accounting and Economics & The Accounting Review) بلغ (٢٩) دراسة خلال الفترة من عام (٢٠٠١م) إلى عام (٢٠١٣م)، وقد تضمنت نماذج قياس التحفظ المحاسبي الأكثر شيوعاً (Xie, 2015)، بعض هذه الدراسات قامت بقياس التحفظ المحاسبي من خلال التمييز بين نوعيه المشروط وغير المشروط؛ والبعض الآخر قامت بقياس التحفظ المحاسبي بشكل عام دون تمييزه والجدول يوضح ذلك.

جدول رقم (٢) (*)

يوضح عدد الدراسات التي اعتمدت على نماذج قياس التحفظ المحاسبي المختلفة خلال

الفترة من (٢٠٠١م) إلى (٢٠١٣م) بالدوريات العلمية

Journal of Accounting Research; Journal of Accounting and Economics, and the Accounting Review

إجمالي عدد الدراسات	أسلوب قياس التحفظ المحاسبي			نماذج قياس التحفظ المحاسبي
	التحفظ المحاسبي دون تمييزه	التحفظ المحاسبي غير المشروط	التحفظ المحاسبي المشروط	
٩	٩	-	-	١- نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية
٤	٢	١	١	٢- نموذج الاستحقاقات
٣	١	-	٢	٣- نموذج التدفقات النقدية
١٣	-	٤	٩	٤- نموذج معامل استجابة السوق والأرباح
٢٩	١٢	٥	١٢	الإجمالي

ويتناول الباحث فيما يلي نماذج قياس التحفظ المحاسبي:

(١) نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية:

يعتمد هذا النموذج في قياس التحفظ المحاسبي على اختلاف القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية، حيث يفترض هذا النموذج أن القيمة السوقية لحقوق الملكية هي دالة لقيمتها الدفترية والأرباح التشغيلية غير العادية لصافي الأصول التشغيلية، ومن ثم فإن التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالأرباح التشغيلية غير العادية يؤدي إلى الاختلاف في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية (Beaver and Ryan, 2000).

ووفقاً لهذا النموذج قد يتم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية (Book-To-Market Ratio (BTM)، وانخفاض النسبة عن الواحد الصحيح تشير إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية؛ وقد يتم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market-to-Book Ratio (MTB)، وارتفاع النسبة عن الواحد الصحيح يشير إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن دراسة (Beaver and Ryan, 2005) قامت بتحليل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لتعكس الجزء الدائم - المتحيز bias- والذي يرتبط بتطبيق سياسات محاسبية متحفظة، والجزء المؤقت Temporary الناتج عن التأخير في الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية لحين تحققها، وقد اعتمدت عديد من الدراسات على هذا النموذج في قياس التحفظ المحاسبي (e.g: Artiach and Clarkson, 2013; Ahmed and Duellman, 2007,2011).

(٢) نموذج الاستحقاقات:

تعتمد الفكرة الرئيسية لهذا النموذج على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية وصافي الدخل، وتكرار هذا الانخفاض لفترات زمنية متتالية ينتج عنه استحقاقات غير تشغيلية سالبة (Givoly and Hayn, 2000).

وفي هذا المجال أوضحت دراسة (Xie, 2015) أن الاستحقاقات الإجمالية تشير بشكل عام إلى ممارسات التحفظ المحاسبي دون تمييزه إلى التحفظ المشروط وغير المشروط فالاستحقاقات السالبة تحدث نتيجة التحفظ المشروط- مثل: اختبارات اضمحلال القيمة للأصول طويلة الأجل- وغير المشروط- مثل: طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون- وهذا دفع دراسة (Qiang, 2007) إلى تقسيم الاستحقاقات الإجمالية إلى: (١) الاستحقاقات الحالية والإهلاك، (٢) المكاسب والخسائر غير المحققة؛ وذلك لقياس التحفظ

المحاسبي بنوعية المشروط وغير المشروط، فالاستحقاقات الحالية والإهلاك هي نتيجة التحفظ المحاسبي غير المشروط مثل تقييم المخزون بطريقة الوارد أخيرًا صادر أولًا (LIFO) واستخدام طريقة الإهلاك المعجل Accelerated Depreciation في إهلاك الأصول الثابتة؛ في حين أن المكاسب والخسائر غير المحققة تتحقق نتيجة التحفظ المحاسبي المشروط مثل: خسائر اضمحلال القيمة.

وقد اعتمدت عديد من الدراسات على هذا النموذج في قياس التحفظ المحاسبي (e.g: Ahmed and Duellman, 2013; Jackson and Liu, 2010; Hui, et al., 2009)

(٣) نموذج التدفقات النقدية:

يعتمد نموذج التدفقات النقدية في قياس التحفظ المحاسبي على عدم تماثل العلاقة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات، ففي ظل التحفظ المحاسبي المشروط يتم حساب المكاسب الاقتصادية وفقًا للأساس النقدي، بينما يتم الاعتراف الفوري بالخسائر الاقتصادية كمستحقات سالبة Negative Accruals، ومن ثم يمكن الاعتماد على التدفقات النقدية كمقياس مرجعي لقياس التحفظ المحاسبي المشروط (Xie, 2015).

وقام (Ball and Shivakumar, 2005) بأشتقاق مقياس للتحفظ المحاسبي يعتمد على نموذج التدفقات النقدية ونموذج الاستحقاقات خلال سلسلة زمنية.

وقد اعتمدت عديد من الدراسات على هذا النموذج في قياس التحفظ المحاسبي (e.g: Ahmed and Duellman, 2013; Beatty, et al., 2008; Zhang, 2008)

(٤) نموذج معامل استجابة السوق والأرباح:

تم استخدام نموذج معامل استجابة السوق والأرباح في قياس التحفظ المحاسبي لأول مرة في دراسة (Basu, 1997)، حيث يعتمد قياس التحفظ المحاسبي على وجود علاقة بين الأرباح المحاسبية (متغير تابع) وعوائد الأسهم (متغير مستقل)، حيث تم استخدام عوائد الأسهم الموجبة كمؤشر للأخبار الجيدة، وعوائد الأسهم السالبة كمؤشر للأخبار السيئة، وتوصلت الدراسة إلى أن استجابة الأرباح السنوية للعوائد السالبة أسرع مقارنةً باستجابة الأرباح السنوية إلى العوائد الموجبة، وقد عرف ذلك بالتوقيت غير التماثل Asymmetric Timeliness (A.T) وهذا دليل على ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

وقامت دراسة (Khan and Watts, 2009) بتطوير نموذج (Basu) وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار بعض خصائص المنشأة التي قد تؤثر على ممارسات التحفظ المحاسبي مثل: الحجم، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والرافعة المالية.

وقد اعتمدت العديد من الدراسات على هذا النموذج في قياس التحفظ المحاسبي (e.g: Goh and Li,2011;Ismail and Elbolok,2011;Watts and Zuo, 2012).
والجدول التالي يوضح نقاط القوة والضعف لنماذج قياس التحفظ المحاسبي.

جدول رقم (٣)

يوضح نقاط القوة والضعف لنماذج قياس التحفظ المحاسبي(*)

نقاط الضعف	نقاط القوة	نماذج قياس التحفظ المحاسبي
- يحتوى على تحيز لأعلى، بسبب دمج العوائد الاقتصادية. - لا يستطيع قياس التحفظ المشروط إذا لم يأخذ في الاعتبار عدم تماثل العوائد.	يمكن تطبيقه على منشأة محددة لعام واحد.	١) نموذج القيمة الدفترية إلى السوقية (القيمة الدفترية إلى السوقية)
- يتأثر بإدارة الأرباح. - قياس جزئي للتحفظ مع احتمال حدوث أخطاء... - يهمل تأثير الإهلاك.	- يمكن تطبيقه على منشأة محددة لعام واحد. - لا يعتمد على كفاءة سوق الأوراق المالية.	٢) نموذج الاستحقاقات الاستحقاقات الكلية (الإجمالية)
- تأثير التدفقات النقدية بشكل صاخب noisy للأخبار.	- يمكن تطبيقه على منشأة محددة لعام واحد. - لا يعتمد على كفاءة سوق الأوراق المالية.	٣) نموذج التدفقات النقدية
- يعتمد على كفاءة سوق الأوراق المالية. - يتحيز لمنشآت الأعمال كبيترة الحجم.	سهولة تطبيقه	٤) نموذج (Basu) - نموذج (Basu, 1997)
- يفترض أن التحفظ يعتمد بشكل أساسي على الحجم، والرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية الدفترية. - يعتمد على كفاءة سوق الأوراق المالية.	يمكن تطبيقه على منشأة محددة لعام واحد.	- نموذج (Basu) المعدل بواسطة (Khan and Watts, 2009)

٤/٣ دوافع التحفظ المحاسبي:

استقر الفكر المحاسبي على أن دوافع-أسباب- التحفظ المحاسبي تتمثل في^(*):

١/٤/٣ التعاقدات:

أحد دوافع اللجوء إلى التحفظ المحاسبي هو تخفيض عدم تماثل المعلومات في التعاقدات التي تبرمها الإدارة، ومن أهم العقود التي تبرمها الإدارة هما:

(أ) عقود حوافز الإدارة: تؤدي الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول على حوافز، هذه الحوافز ترتبط بصافي الربح، وتعظيم قيمة المنشأة (e.g: Espinoza, et al., Jayaraman and Shivakumar, 2013; 2015؛ وفي ظل حرية إدارة المنشأة للاختيار بين البدائل المحاسبية بما يحقق مصالحها على حساب مصلحة المساهمين، وبناء على مشكلة الأفق الزمني المحدود - والتي تشير إلى أن الإدارة الحالية لا ترتبط بالمشأة لفترة طويلة - (Jayaraman and Shivakumar, 2013)، بالإضافة إلى مشكلة عدم تماثل العوائد التي تحصل عليها الإدارة في حالة الأداء القوي عنه في حالة الأداء الضعيف؛ تتجه إدارة المنشأة إلى تضخيم صافي أصول المنشأة في الفترة الحالية، والاعتراف بالأرباح المستقبلية في الفترة الحالية وعدم تأجيل الاعتراف بها لحين تحققها في المستقبل (Jarva and Lantto, 2012; Outa, 2011).

ويظهر دور التحفظ المحاسبي في هذه الحالة كآلية يمكن من خلالها مواجهة السلوك

غير الأخلاقي من جانب الإدارة وحماية حقوق المساهمين، وزيادة قيمة المنشأة من خلال:

- تأجيل الاعتراف بالأرباح، وهذا يعني أن هناك قيمة مستقبلية إضافية للمنشأة (Patoukas and Thomas, 2011).

- تخفيض قيمة الحوافز التي تحصل عليها الإدارة (Rutledge, et al., 2015).

(ب) عقود المديونية:

للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية دورًا هامًا في عقود الدين التي تنشأ بين المنشأة والأطراف المانحة للدين، وترجع أهمية المعلومات المحاسبية في حماية حقوق الدائنين - الحصول على أصل الدين وتكلفة خدمة الدين - (Li, 2010)، حيث تشير العديد من الدراسات (e.g: Espinoza, et al., 2015; Daske, et al., 2013; Li, 2010) إلى أن الجهات المانحة للدين أكثر ميلًا نحو منشآت الأعمال الأكثر تحفظًا، وذلك تجنبًا

(*) حددت دراسة (Watts, 2003,a) أن التنظيم المحاسبي Accounting Regulation يعمل على أحد دوافع التحفظ

المحاسبي، وفي هذا المجال يرى الباحث عدم ملاءمة ذلك الدافع في ظل تحلي الإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB) عن التحفظ المحاسبي كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

لمخاطر انخفاض قيمة المنشأة في المستقبل، وإذا تبين للجهات المانحة للدين أن قيمة المنشأة مبالغ فيها، فإنها تلجأ إلى شروط تعاقدية أكثر صرامة من شأنها أن تحمي حقوقها، وقد تزيد تكلفة الدين على المنشأة (Ismail and Kamarudin, 2013; Armstrong, et al., 2010)، ومن ثم يكون من مصلحة المنشأة اتباع سياسات متحفظة بالتقارير المالية تجنبًا لأي شروط قد تؤدي إلى زيادة تكاليف التعاقد وتكلفة خدمة الدين، ومن ثم زيادة قيمة المنشأة (Clarkson, et al., 2011; Li, 2013).

٢/٤/٣ الدعاوي القضائية:

تتاولت العديد من الدراسات (e.g: Zaidi and Paz, 2015; Wan Ismail, et al., 2013) دور الدعاوي القضائية في تبني منشآت الأعمال ممارسات التحفظ المحاسبي في السنوات الأخيرة، لاسيما في ظل تعاقب الفصائح المحاسبية وفي هذا المجال يتم التمييز بين:

- أ- مخاطر الدعاوي القضائية ضد المنشأة: أشارت نتائج دراسة (Qiang, 2007) إلى ارتفاع مخاطر الدعاوي القضائية المرتبطة بإعداد تقارير مالية أقل تحفظًا مقارنة بمخاطر الدعاوي القضائية حالة إعداد تقارير مالية أكثر تحفظًا، ومن ثم فإن أحد وسائل تجنب منشآت الأعمال مخاطر الدعاوي القضائية هو إصدار تقارير مالية أكثر تحفظًا.
- ب- مخاطر الدعاوي القضائية ضد مكاتب المراجعة: أدى تورط مكتب (Arthur Anderson) في عدة فصائح محاسبية إلى اهتزاز الثقة في مهنة المراجعة، وأدى ذلك إلى زيادة مخاطر الدعاوي التي تتعرض إليها مكاتب المراجعة، وأحد وسائل تجنب مكاتب المراجعة مخاطر الدعاوي القضائية هي توجيه منشآت الأعمال نحو إعداد تقارير مالية أكثر تحفظًا (Rogers and Buskirk, 2009).

٣/٤/٣ الاعتبارات الضريبية:

ترتبط ضريبة الدخل بصافي الربح المعلن عنه بالتقارير المالية، وإذا رغبت إدارة المنشأة في تأجيل العبء الضريبي فإنها تلجأ إلى بدائل محاسبية من شأنها أن تقلل رقم صافي الربح (Seyyedi, 2014)، وتشير دراسة (Qiang, 2007) إلى أن السلطات الضريبية يمكن أن تقبل التحفظ المشروط المرتبط بأحداث معينة مثل: انخفاض قيمة الأصول الثابتة عن التكلفة، وفيما يتعلق بالتحفظ غير المشروط غير المرتبط بأحداث معينة فإن السلطات الضريبية لا تقبل به.

٤/٤/٣ حوكمة الشركات:

ينظر إلى حوكمة الشركات بأنها أحد الأدوات التي يمكن لحملة الأسهم الاعتماد عليها في رقابة أداء إدارة المنشأة، وتخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة (شاهين، ٢٠١١؛ Banimahd and Baghani, 2009)، وفي هذا الإطار يُثار التساؤل التالي: كيف تؤثر حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية؟ وفي هذا المجال اهتمت العديد من الدراسات بالإجابة على هذا التساؤل، حيث أشارت نتائج دراسة (كساب، ٢٠١١؛ Ahmed and Duellman, 2007) إلى أن هناك علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي بنوعيه - المشروط وغير المشروط - ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة. وتوصلت دراسة (García Lara, et al., 2011) إلى أن منشآت الأعمال الأكثر صرامة في الالتزام بآليات حوكمة الشركات تكون أكثر ميلاً نحو إعداد تقارير مالية أكثر تحفظاً.

والجدول التالي يوضح أمثلة لنتائج بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات:

جدول رقم (٤) يوضح أمثلة لنتائج بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي

الدراسة	مجال اهتمام الدراسة	التساؤل البحثي للدراسة	العينة	نوع التحفظ المحاسبي	نتائج الدراسة
Ahmed and Duellman (2007)	آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي	ماهي العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات؟ وهل يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الوكالة؟	منشآت الأعمال الأمريكية خلال الفترة (١٩٩٩م - ٢٠٠١م).	مشروط وغير مشروط	توجد علاقة طردية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة وحوكمة الشركات، وهذا يقدم دليلاً على أن التحفظ المحاسبي يقلل من تكاليف الوكالة ويتأثر بآليات حوكمة الشركات.
García Lara, et al. (2011)	آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي	هل منشآت الأعمال الأكثر صرامة في تطبيق حوكمة الشركات أكثر ميلاً نحو التحفظ المحاسبي؟	منشآت الأعمال الأمريكية خلال الفترة (١٩٩٢م - ٢٠٠٣م).	مشروط	منشآت الأعمال الأكثر صرامة في تطبيق حوكمة الشركات أكثر ميلاً نحو التحفظ المحاسبي مقارنة بالمنشآت الأقل صرامة في تطبيق حوكمة الشركات.
كساب (٢٠١١)	العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي	ماهي العوامل المؤثرة في ممارسات التحفظ المحاسبي؟	منشآت الأعمال المصرية عام ٢٠٠٩م.	مشروط وغير مشروط	توجد علاقة موجبة بين نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين ومستوى التحفظ المحاسبي.

نتائج الدراسة	نوع التحفظ المحاسبي	العينة	التساؤل البحثي للدراسة	مخاطر افتتامة الدراسة	الدراسة
توجد بعض الأدلة على أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات مرتبط وبصورة مباشرة بتطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة.	مشروط وغير مشروط	منشآت الأعمال المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م).	هل توجد علاقة بين الخصائص المميزة لحوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي؟	الخصائص المميزة لحوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي	شاهين (٢٠١١)
توجد علاقة معنوية بين بعض آليات حوكمة الشركات (استقلال أعضاء مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، نسبة الملكية المؤسسية) ودرجة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.	مشروط وغير مشروط	منشآت الأعمال الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٢م - ٢٠١٢م).	دراسة أثر حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي.	آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي	Kootanaee, et al., (2013)

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن التحفظ المحاسبي يُساهم في تحقيق أهداف حوكمة الشركات - الشفافية ومساءلة الإدارة وحماية حقوق المساهمين - ومن ثم فهي أحد دوافع توجه منشآت الأعمال نحو ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً. ويتناول الباحث فيما يلي أثر الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

٤- التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وأثرها على جودة التقارير المالية:

يرى الباحث أنه من الأهمية عند دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية الأخذ في الاعتبار مايلي:

- إن دراسة هذا الأثر لا تتم بمعزل عن معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، فهذه المعايير هي التي تسمح بممارسة التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط.
- إن الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات مالية تتصف بخصائص الملاءمة والتمثيل العادل، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين منفعة التقارير المالية لمستخدميها (IASB, 2010, Conceptual Framework, Para. OB.3-4)، وبناءً عليه سيتناول الباحث أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها.

١/٤ التحفظ المحاسبي في معايير التقارير الدولية (IFRS):

تناول الباحث في متن البحث التحفظ المحاسبي في ضوء الأطر المفاهيمية المتتابعة، وأشار التأصيل التاريخي لهذه الأطر إلى أن التحفظ المحاسبي كان أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الإطار المفاهيمي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام (١٩٨٩) (IASB, 1989)؛ غير أن الإطار المفاهيمي الصادر عن الجهد المشترك بين (IASB) و (FASB) قد تخلى عن التحفظ المحاسبي كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد تم تبرير ذلك بأن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير معلومات ذات منفعة لمتخذي قرارات الاستثمار، وهذا يتحقق بشكل أساسي بتوفير خاصيتين هما: الملاءمة Relevance والتمثيل العادل A Faithful Representation، والتمثيل العادل لا يتحقق إلا من خلال حيادية المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي يتعارض مع الحيادية (e.g: Kao and Wei, 2014; In Consist with Neutrality Ismail and Kamarudin, 2013; IASB, 2010).

وبناءً على ما سبق يُشار التساؤل التالي: هل تخلت (IFRS) عن التحفظ المحاسبي؟

وفي إطار الإجابة على هذا التساؤل يتناول الباحث بعض فقرات (IFRS) ليستند إليها عند الإجابة على هذا التساؤل، وسيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال ثلاثة محاور هي: القياس، والاعتراف، والعرض/ الإفصاح المحاسبي.

١/١/٤ القياس المحاسبي في ضوء (IFRS):

تعتمد (IFRS) على نموذج القياس المختلط، حيث يتم قياس بعض الأصول والالتزامات وفقاً لنموذج التكلفة Cost Model، والبعض الآخر وفقاً لنموذج القيمة الحالية Current Value (Barker and McGeachin, 2015; Danjou, 2013)، والقياس المحاسبي وفقاً لنموذج التكلفة أكثر تحفظاً مقارنة بالقياس وفقاً لنموذج القيمة الحالية، ويتضح ذلك من خلال عدم اعتراف نموذج التكلفة بالأرباح غير المحققة، وفي المقابل يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويتضح ذلك أيضاً في اختبارات اضمحلال القيمة بالنسبة للأصول Impairment Tests for Assets، واختبارات الكفاية بالنسبة للالتزامات Liability Adequacy Test (e.g: Grosu, et al., 2012; IASB, 2010).

ويتناول الباحث فيما يلي الأدلة التي تشير إلى أن (IFRS) لم تتخل عن التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بالقياس المحاسبي للأصول والالتزامات.

أولاً: فيما يتعلق بالأصول:

تشير (IFRS) إلى أن القياس المحاسبي لبعض الأصول يتم وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية Historical Cost Model، حيث يتم قياس الأصل بالتكلفة في تاريخ الاعتراف به، ثم يتم استهلاكه أو اضمحلاله خلال عمره الإنتاجي - مع بعض الاستثناءات - (Barker and Mcgeachin, 2015)، وفي هذا المجال تشير دراسة (Stumpel, 2012) إلى أن نموذج التكلفة التاريخية هو أحد المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى التحفظ المحاسبي في فترات التضخم Inflation فقط حيث لا يتم الاعتراف بارتفاع الأسعار حتى تتحقق؛ غير أنه بإدراج اختبارات اضمحلال القيمة للأصول طويلة الأجل^(*) في نموذج التكلفة التاريخية أصبح نموذج التكلفة التاريخية متحفظ عادة، حيث أن الهدف من اختبارات اضمحلال القيمة هو ضمان عدم تجاوز القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

فطبقاً لاختبارات اضمحلال القيمة للأصول غير المالية يتم الاعتراف بتأثير التغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية أو ارتفاع معدلات الفائدة دون الانتظار إلى تحقيق تلك التأثيرات، وفي المقابل لا يتم الاعتراف بتأثير التغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية المستقبلية أو انخفاض معدلات الفائدة، وبالمثل لاختبارات اضمحلال القيمة للأصول المالية، ويتضح ذلك من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف، والقياس" (IAS, 39, Para. 58) (**).

وفي بُعد آخر تشير دراسة (Wagenhofer, 2014) إلى أن مدخل التكلفة التاريخية أكثر تحفظاً بطبيعته Inherently Conservative مقارنة بنموذج القيمة الحالية (القيمة العادلة) ويتضح ذلك من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) بعنوان "المخزون"، حيث يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيم البيعية أيهما أقل (IAS, 2, Para. 9)؛ ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) بعنوان "الممتلكات والمصانع والمعدات" (IAS, 16, Para. 30)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) بعنوان "الأصول غير الملموسة" حيث يُسمح للمنشأة عند القياس بعد الاعتراف الأول، الاختيار بين نموذج التكلفة أو إعادة التقييم (IAS, 38, Para. 74).

(*) اختبارات اضمحلال القيمة للأصول تختلف للأصول المالية عن الأصول غير المالية.

(**) سيتم إحلال معيار التقارير المالية الدولية (IFRS, 9) محل معيار المحاسبة الدولي (IAS, 39) بداية من الفترة المالية

ثانيًا: فيما يتعلق بالالتزامات:

يمكن الاستناد إلى ذات التحليلات التي تمت للأصول فيما يتعلق بالالتزامات والتوصل إلى الأدلة التي تشير إلى ممارسات التحفظ المحاسبي عند القياس المحاسبي للالتزامات؛ فوفقًا (IFRS) يتم قياس بعض الالتزامات اعتمادًا على نموذج التكلفة التاريخية، حيث يتم قياس الالتزام بالتكلفة في تاريخ الاعتراف به، ثم يتم إطفاء Amortizing التكلفة على مدار عمر الالتزام (Barker and Mcgeachin, 2015)، وطبقًا لاختبار كفاية الالتزام- وهو اختبار مماثل لاختبار اضمحلال القيمة للأصول- يتم الاعتراف الفوري بالتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة قيمة الالتزام، في المقابل لا يتم الاعتراف بالتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الالتزام، ويتضح ذلك في معيار التقارير المالية الدولية رقم (٤) بعنوان "عقود التأمين" (IFRS,4,Para.15)، ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (١٥) بعنوان "الإيرادات من العقود مع العملاء" (IFRS,4,Para.101) (*).

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن القياس المحاسبي وفقًا (IFRS) بالنسبة للأصول والالتزامات يؤدي إلى ممارسة التحفظ المحاسبي، وهذا التحفظ ينتمي إلى التحفظ المحاسبي المشروط Conditional Conservatism .

٢/١/٤ الاعتراف المحاسبي في ضوء (IFRS):

حدد الإطار المفاهيمي (IFRS) شروط الاعتراف (**)، هذه الشروط تنص على أنه يتم الاعتراف بالبند إذا كان من الممكن قياس قيمته بدرجة من الثقة، أو إذا كان من المحتمل تحقق تدفق لمنفعة اقتصادية في المستقبل IASB,2010,Conceptual Framework (Paras4.44 and 4.46)؛ وتخلي (IFRS) عن التحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي يعني في جوهره المعاملة المتكافئة لبند الأصول والالتزامات؛ غير أن دراسة (Wüstemann and Wüstemann, 2010) توضح أنه لأسباب تتجاوز الغموض فإن الممارسة العملية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تشير إلى أن شروط الاعتراف ببند الأصول أكثر صرامة مقارنة بشروط الاعتراف ببند الالتزامات، وهذا بدوره يؤدي إلى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية ويستند الباحث في ذلك إلى مايلي:

(*) سيتم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء" بداية من يناير (٢٠١٧م).

(**) الاعتراف هو إدراج البند في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي.

وفيما يتعلق بالاعتراف ببنود الأصول تشترط (IFRS) إمكانية قياس قيمة الأصل في تاريخ الاعتراف به Entry Value وقيمه في نهاية عمره الإنتاجي Exit Value وتصف ذلك القياس بالموثوق فيه Reliable Measurement ، ويتضح ذلك من معيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) بعنوان "الأصول غير الملموسة" حيث لا يتم الاعتراف بالأصول المولدة داخليًا - مثل الشهرة والعلامة التجارية ... وغيرها - ، وذلك نتيجة أنه لا يمكن قياس قيمة الأصل في تاريخ الاعتراف به وقيمه في نهاية عمره الإنتاجي بدرجة موثوق فيها (IAS,38,Para.64)؛ وفي المقابل فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) بعنوان "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" لا يشترط قياس قيمة الالتزام في تاريخ الاعتراف به وقيمه في تاريخ استحقاقه للاعتراف بالالتزام (IAS,37,Para.14,25) . وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن شروط الاعتراف الواردة (IFRS) مقابل شروط الاعتراف بالالتزامات تؤدي إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية ، وهذا التحفظ ينتمي إلى التحفظ المحاسبي غير المشروط Unconditional Conservatism ، ويتفق الباحث في هذا الشأن مع نتائج دراسة (Gonzalez, et al., 2014).

٣/١/٤ العرض/ الإفصاح المحاسبي في ضوء (IFRS):

من خلال استقراء الباحث لبعض متطلبات العرض والإفصاح الواردة (IFRS) ، يتضح أن هناك توجه نحو التحفظ المحاسبي، ويستند الباحث في ذلك على: (١) المعاملة المتناقضة لبعض المكاسب في مقابل الخسائر، والمعاملة المتناقضة للمخاطر التصاعدية Upside Risks في مقابل المخاطر التنازلية (Barker and Mcgeachin, 2015)، كما أن متطلبات العرض والإفصاح في كثير من فقرات (IFRS) تعطي أهمية أكبر للمعلومات المتعلقة بالخسائر والخسائر المحتملة في المستقبل مقارنة بالمعلومات المتعلقة بالمكاسب والمكاسب المحتملة في المستقبل.

ويتناول الباحث فيما يلي بعض الأدلة من (IFRS)، والتي تشير إلى التحفظ

المحاسبي في متطلبات العرض والإفصاح:

أولاً: فيما يتعلق بالعرض Presentation:

يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (١) بعنوان "عرض القوائم المالية" لمنشآت الأعمال إدراج بنود محددة من الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل Income Statement، وبنود أخرى محددة بقائمة الدخل الشامل Comprehensive Income (IAS,1,Para.81) وعلى الرغم من عدم وجود سند في الإطار المفاهيمي يمكن الاعتماد عليه في تفسير الأسباب الكامنة وراء إدراج بعض المكاسب والخسائر في قائمة الدخل، وأخرى في قائمة الدخل الشامل (Wüstemann and Wüstemann, 2010)، إلا أن الباحث يرى أنه

بتضمنين متطلبات العرض الواردة بمعايير التقارير المالية الأخرى، يتضح أن متطلبات العرض هي أكثر تحفظاً فيما يتعلق ببند قائمة الدخل (لحساب صافي الربح) مقارنة ببند قائمة الدخل الشامل، ويستند الباحث في ذلك إلى مايلي:

١- يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" بإدراج المكاسب والخسائر المحققة من بيع الأصول المالية في قائمة الدخل، في المقابل يتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية في قائمة الدخل الشامل (IAS,39, Para.35).

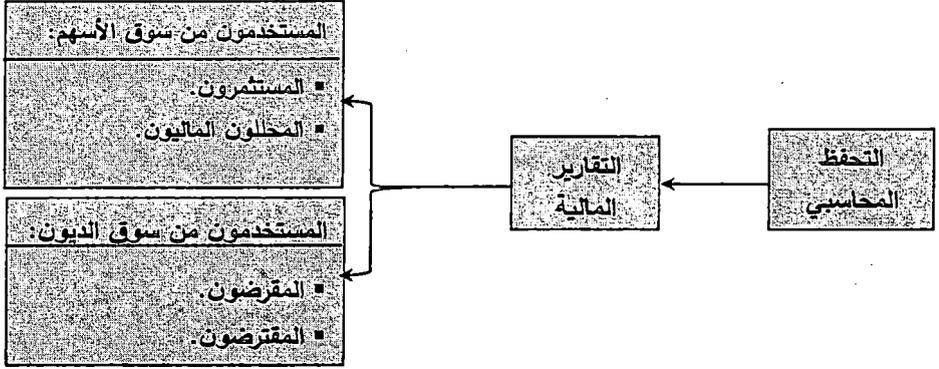
٢- يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) بعنوان "الممتلكات والمصانع والمعدات" بإدراج المكاسب والخسائر المحققة من بيع الأصول طويلة الأجل بقائمة الدخل، في المقابل يتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم تلك الأصول ضمن قائمة الدخل الشامل (IAS,16, Para.38).

ثانياً: فيما يتعلق بالإفصاح Disclosure:

تشير متطلبات الإفصاح الواردة (IFRS) إلى أن هناك توجه نحو التحفظ المحاسبي، ويتضح ذلك في معيار التقارير المالية الدولية رقم (٧) بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاحات" ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (١٢) بعنوان "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى فكلاهما يهتم بالإفصاح عن مخاطر هبوط القيمة، حيث يشترط الإفصاح عن الخسائر المحتملة، في المقابل لا يشترط الإفصاح عن المكاسب المحتملة في المستقبل (IFRS,12,Paras.14,29; IFRS,7,Paras. 36-38).

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي الواردة بـ (IFRS) تؤدي إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط. ويستطيع الباحث الآن الأجابة على التساؤل البحثي الذي أثاره وهو: هل تخلت (IFRS) عن التحفظ المحاسبي؟ الإجابة: لا، وقد برهن الباحث على ذلك من خلال متطلبات القياس، والاعتراف، والعرض والإفصاح المحاسبي والتي تدعم التحفظ المحاسبي. ٢/٤ أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية:

يرى الباحث أن دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية تعتمد على: (١) معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، فهي التي تسمح بممارسة التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط، وقد تناول الباحث هذا البعد فيما سبق، (٢) الهدف من التقارير المالية وهو توفير معلومات مالية تتصف بخصائص الملاءمة والتمثيل العادل، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين منفعة التقارير المالية لمستخدميها، ومن ثم سيتناول الباحث دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها، والشكل التالي يوضح أثر التحفظ المحاسبي على مستخدمي التقارير المالية:



شكل رقم (١)

يوضح أثر التحفظ المحاسبي على مستخدمي التقارير المالية

١/٢/٤ مستخدمو التقارير المالية من سوق الأسهم **Equity Market Users**:

يضم سوق الأسهم فئتين من مستخدمي التقارير المالية هما: المستثمرون في سوق الأسهم Investors، والمحللون الماليون Financial Analysts، ويتناول الباحث دراسة أثر التحفظ المحاسبي - بنوعيه - على نفعية التقارير المالية لمستخدميها من سوق الأسهم من خلال بُعدين: القيمة الملاءمة^(*)، وعدم التماثل للمعلومات المحاسبية. حيث يُشار إلى القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في إطار العلاقة الإحصائية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم وعوائدها، وفي هذا المجال هناك العديد من وجهات النظر التي تناولت تلك العلاقة؛ وإحدى وجهات النظر هذه ترى أن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية تعني قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالعوائد المستقبلية (القيمة التنبؤية)، ووجهة نظر أخرى ترى أن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية تعني قدرة هذه المعلومات على تفسير سلوك أسعار الأسهم في الفترة السابقة (القيمة التأكيديّة) (Barth, et z al., 2014; Devalle, et al., 2010).

واهتمت العديد من الدراسات بدراسة أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية^(**)، حيث استهدفت دراسة (Balachandran and Mohanram, 2011) بيان أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية بمنشآت

(*) حدد الإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB) المقصود بالمعلومات المالية الملاءمة: بأنها قادرة على أحداث فرق في قرارات مستخدميها، ويتحقق ذلك إذا تحقق لهذه المعلومات قيمة تنبؤية (Predictive Value) وقيمة تأكيدية (Confirmatory Value) (IASB, Framework, Para. QC 6-7).

(**) أغلب الدراسات التي تمت في هذا المجال اعتمدت على جودة الأرباح المحاسبية كمؤشر للقيمة الملاءمة للمعلومات.

الأعمال كثيفة الأصول غير الملموسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، فوفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) تستخدم اختبارات اضمحلال القيمة لضمان عدم تجاوز القيمة الدفترية للأصول القيمة الاستردادية لها، وهو ما يؤثر على منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

وفي هذا السياق توصلت دراسة (Liu and Sun, 2015) إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية خاصة في منشآت الأعمال التي تتميز بارتفاع تكاليف البحوث والتطوير، وسبب ذلك يرجع إلى أن الاعتراف الفوري بتكاليف البحوث والتطوير يؤدي إلى تخفيض القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بشأن المنافع الاقتصادية المستقبلية، والتي يعتمد عليها المحللون الماليون في تحليل التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالبعد الثاني: وهو دراسة أثر التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات كمقياس لجودة التقارير المالية، تشير دراسة (LaFond and Watts, 2008) إلى أن هناك رغبة من جانب المستثمرين Investors في تطبيق بدائل محاسبية أكثر تحفظاً، حيث توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية؛ وفي هذا السياق توصلت دراسة (Hui, et al., 2009) إلى أن هناك علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والإفصاح الاختياري - كمقياس بديل لجودة التقارير المالية -، في إشارة إلى أن التقرير عن الأخبار السيئة في الوقت المناسب يمثل بديل للإفصاح الاختياري.

ولبيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات خلال الفترة التالية للأزمة المالية العالمية، توصلت دراسة (Francis, et al., 2013) إلى أن منشآت الأعمال التي تتميز تقاريرها المالية بممارسات محاسبية أكثر تحفظاً قبل فترة الأزمة المالية لم تعاني من انخفاض عوائد الأسهم خلال الفترة التالية للأزمة المالية العالمية.

كذلك تناولت دراسة (Kim, et al., 2013) أثر التحفظ المحاسبي عند الإصدار الدوري للأسهم، حيث توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين عوائد الإعلان عن الإصدار الدوري للأسهم Seasoned Equity Offering Announcement Returns ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن منافع التحفظ المحاسبي المشروط للمستثمرين تتمثل في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

وفي إطار استكمال دراسة أثر التحفظ على مستخدمي التقارير المالية من سوق الأسهم، يناقش الباحث فينيلي الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي على تكلفة حق الملكية Cost of Equity - بالنسبة للمستثمرين -، دقة التنبؤات - بالنسبة للمحللين الماليين - Analyst Forecast Accuracy.

وفيما يتعلق بدراسة أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة حق الملكية توصلت دراسة (García Lara, et al., 2011) إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يقلل من عدم تماثل المعلومات، ومن ثمَّ تكلفة حق الملكية؛ وفي المقابل توصلت دراسة (Chen, et al., 2009) إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يؤدي إلى زيادة تكلفة حق الملكية، والتحفظ المحاسبي غير المشروط يقلل من تكلفة حق الملكية، وقد أرجعت الدراسة سبب ذلك إلى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يرتبط بعدم التأكد المحيط بالآرباح المستقبلية، في حين أن التحفظ المحاسبي المشروط يرتبط بالسلوك الانتهازي من جانب الإدارة، وفي هذا السياق أشارت دراسة (Christensen et al., 2013) إلى أن التقارير المالية ستكون أكثر نفعًا لمستخدميها إذا اقترنت ذلك بالتطبيق السليم Proper Enforcement لمعايير التقارير المالية الدولية.

وفيما يتعلق بتأثير التحفظ المحاسبي على مدى دقة التنبؤات للمحللين الماليين، فتشير نتائج العديد من الدراسات (e.g: Sohn, 2012; Pae, et al., 2010; Hugon and Muslu, 2010) إلى أن هناك توافق حول وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي ودقة تنبؤات المحللين الماليين، ويرى الباحث أنَّه يمكن تفسير ذلك نتيجة عدم قدرة المحللين الماليين على الفصل بين التحفظ المشروط وغير المشروط، ومن ثمَّ عدم استطاعتهم توظيف التحفظ المحاسبي في تحسين تنبؤاتهم المالية.

مما سبق يتضح للباحث أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يؤدي إلى التطبيق العملي للتحفظ المحاسبي بنوعيه - المشروط وغير المشروط-؛ والتحفظ غير المشروط يقلل من القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية ومن ثمَّ جودة التقارير المالية، والتحفظ المشروط يحد من عدم تماثل المعلومات، وهذا بدوره مؤشر لجودة المعلومات المحاسبية، ومن ثمَّ جودة التقارير المالية، كذلك يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض تكلفة حق الملكية، ولكنه لا يساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمحللين الماليين.

ويتناول الباحث فيما يلي أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها من سوق الدين.

٢/٢/٤ مستخدمو التقارير المالية من سوق الدين Debt Market Users:

يناقش الباحث فيما يلي أثر التحفظ المحاسبي على مستخدمي التقارير المالية من سوق الدين، ولا تختلف جودة التقارير المالية بالنسبة لمستخدميها من سوق الدين - المقرضين والمقرضين - عن مستخدميها من سوق الأسهم - المستثمرين والمحللين الماليين -، حيث تتحدد جودة التقارير المالية في نفعية تلك التقارير في إحداث فارق في قرارات مستخدميها - الملاءمة -، وتخفيض تعارض المصالح بين المقرضين Lenders، والمقرضين Borrowers، وانعكاس ذلك اقتصاديًا من خلال خفض تكلفة رأس المال المقترض Debt Cost of Capital.

وفي هذا المجال توصلت دراستي (Zhang, 2008; Watts, 2003,b) إلى أن زيادة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية يعود بالنفع على كل من المقرضين والمقرضين، حيث أشارت دراسة (Watts, 2003,b) إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط - الناتج عن عدم تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر والمكاسب وغير المشروط - الناتج عن تخفيض عن القيمة الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها الاقتصادية - أكثر ملاءمة للمقرضين عند تقييم مخاطر التوقف عن السداد، في حين أشارت دراسة (Zhang, 2008) إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الدين الملتزم المقرض بسدادها، وتوصلت دراسة (Khurana and Wang, 2015) إلى دور التحفظ المحاسبي في تخفيض تعارض المصالح بين المقرضين وحملة أسهم، وقد تم تفسير ذلك نتيجة أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض الربح، ومن ثم تخفيض توزيعات الأرباح على حملة الأسهم، وكذلك تخفيض معدل عائد الأموال المقرضة.

٥- الدراسة التطبيقية:

١/٥ هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على ممارسات التحفظ المحاسبي، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية.

٢/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢م حتى ٢٠١٤م، وقد قام الباحث بتحديد حجم عينة الدراسة وفقاً للضوابط التالية:

١- استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك نظراً لطبيعتها الخاصة التي تحددها مقررات لجنة بازل.

٢- ألا تكون من شركات المساهمة التي تم إيقاف التداول على أسهمها أو تعرضت للاندماج خلال فترة الدراسة.

٣- استبعاد شركات المساهمة التي تقدم تقاريرها المالية السنوية بالدولار الأمريكي.

٤- أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية خلال الفترة من عام ٢٠١٢م وحتى ٢٠١٤م.

٥- أن تكون من شركات المساهمة الخمسين الأكثر نشاطاً (EGX50 EWI) بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

ويعد تطبيق المحددات السابقة بلغ حجم العينة (٣٨) شركة مساهمة بعد استبعاد

عدد (١٢) شركة، والجدول التالي يوضح حجم عينة الدراسة مبنية قطاعياً ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة.

جدول رقم (٥)

يوضح عدد شركات العينة مصنفة قطاعيًا ونسبة تمثيل كل قطاع إلى إجمالي حجم العينة

النسبة	عدد الشركات	القطاع
١٨,٤٢%	٧	١- التشييد ومواد البناء
٥,٢٦%	٢	٢- منتجات منزلية وشخصية
٥,٢٦%	٢	٣- كيماويات
١٠,٥٣%	٤	٤- خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٢١,١%	٨	٥- العقارات
٢١,١%	٨	٦- أغذية ومشروبات
٧,٨%	٣	٧- اتصالات
١٠,٥٣%	٤	٨- رعاية صحية وأدوية
١٠٠%		الإجمالي

٣/٥ مصادر الحصول على بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على عدة مصادر هي:
- المواقع الرسمية الإلكترونية للشركات عينة الدراسة.

- الموقع الرسمي الإلكتروني للبورصة المصرية www.egx.com.eg.

- دليل (Compass Egypt Finance) من عام (٢٠١٢م) وحتى عام (٢٠١٤م).

- كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن بورصتي (القاهرة والإسكندرية).

- شركة مصر لنشر المعلومات (EGID) www.egidegypt.com.

- موقع معلومات مباشر www.mubasher.info.

٤/٥ قياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

١/٤/٥ المتغيرات التابعة:

■ التحفظ المحاسبي (Conservatism (Cons):

أشار الباحث في متن البحث إلى أن هناك عدة نماذج استخدمت في قياس التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وسيعتمد الباحث على النموذج المطور بواسطة (Beaver and Ryan, 2000) وهو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

(MTB) Book-to-Market Ratio ويتم حسابه كما يلي:

$$Cons_{j,t} = \frac{BV_{j,t}}{MV_{j,t}} \quad (1)$$

حيث أن:

- $BV_{j,t}$: القيمة الدفترية لسهم شركة (j) في نهاية السنة (t).

- $MV_{j,t}$: القيمة السوقية لسهم شركة (j) في نهاية السنة (t).

■ جودة التقارير المالية (FRQ) Financial Reports Quality:

اعتمدت العديد من الدراسات على مقاييس مختلفة لجودة التقارير المالية، والسبب في ذلك أن الاعتماد على مقياس واحد قد يكون غير كافياً لقياس جودة التقارير المالية من وجهات النظر المختلفة لمستخدميها (Chen, et al., 2011)، وبناءً عليه سيعتمد الباحث في قياس جودة التقارير على ثلاثة مقاييس مختلفة تُساهم في تحقيق أهداف الدراسة، وتحقق التكامل بين متغيرات الدراسة وهي:

أولاً: القيمة الملاءمة للمعلومات Value Relevance.

يعتمد الباحث في قياس القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية على دراسة العلاقة بين أسعار الأسهم والأرباح المحاسبية، حيث تشير نتائج دراسات (e.g: Skinner and Soltes, 2011; Skinner, 2008) إلى أن الأرباح المحاسبية التي تعكس التغيرات في عوائد الأسهم هي مؤشر لملاءمة المعلومات المحاسبية، ويستخدم الباحث نموذج (Francis, et al., 2004):

$$R_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 NI_{j,t} + \beta_2 \Delta NI_{j,t} + \Sigma_{j,t} \quad (2)$$

حيث أن:

- $R_{j,t}$: العائد السوقي لسهم الشركة (j) في نهاية السنة (t).
- $NI_{j,t}$: صافي الدخل لشركة (j) في نهاية السنة (t).
- $\Delta NI_{j,t}$: التغير في صافي الدخل لشركة (j) في نهاية السنة (t).

ثانياً: القدرة التنبؤية للمعلومات Predictability:

يعتمد الباحث في قياس القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية على نموذج الوارد بدراسة (Francis, et al., 2004):

$$X_{j,t} = \phi_0 + \phi X_{j,t-1} + V_{j,t}$$

حيث أن:

- $X_{j,t}$: الأرباح قبل البنود الاستثنائية للشركة (j) في نهاية السنة (t).
 - ϕ : قيمة معامل الانحدار.
 - $V_{j,t}$: الخطأ التقديري للأرباح المحاسبية.
- والقدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية يتم قياسها من خلال حساب الانحراف المعياري للخطأ التقديري في الأرباح المحاسبية.

$$\text{Pred} = \sqrt{\sigma^2 V_{j,t}} \quad (3)$$

وكلما كانت قيمة الانحراف المعياري للخطأ التقديري صغيرة دل ذلك على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية.

ثالثاً: عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry:

حيث يعتمد الباحث في قياس عدم تماثل المعلومات على التذبذب في عوائد الأسهم خلال فترة الدراسة، ويستخدم الباحث المعادلة رقم (٢) في قياس ذلك التذبذب.

٢/٤/٥ المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في الالتزام بتطبيق (IFRS)، ويتم قياس هذا المتغير باستخدام طريقة القياس الثنائي، حيث تعطى القيمة (١) عند تطبيق (IFRS)، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.

٣/٤/٥ المتغيرات الرقابية:

المتغيرات الرقابية هي بعض العوامل التي تؤثر على المتغيرات التابعة، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، ويتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وتمثل المتغيرات الرقابية في:

- حجم الشركة (Firm Size (Size):

ويتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

- الرافعة المالية (Leverage (Lev):

يمثل أحد مقاييس السيولة للمنشأة، ويتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الخصوم طويلة الأجل على إجمالي الأصول.

٥/٥ بناء فروض ونماذج الدراسة:

١/٥/٥ بناء فروض الدراسة:

اشتمل الإطار المفاهيمي الصادر عن الجهد المشترك بين (IASB) و(FASB) على خاصيتي الملاءمة، والتمثيل العادل ضمن الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وفي المقابل تم التخلي عن خاصية التحفظ المحاسبي بحجة أن التحفظ المحاسبي يتعارض مع ملاءمة المعلومات المحاسبية، والتمثيل العادل للتقارير المالية (IASB, 2010, Conceptual Framework, QC 6-10, QC 12-16)، وفي المقابل أشار الباحث إلى العديد من فقرات (IFRS) التي تعكس عدم التخلي عن ممارسات التحفظ المحاسبي، وهذا يعكس التناقض بين الاطار المفاهيمي ومعايير التقارير المالية الدولية.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرض الرئيسي الأول "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية".

الانتشار الواسع لـ (IFRS) كنموذج لمعايير المحاسبة ذات الجودة العالية، دفع العديد من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) وجودة التقارير المالية، وكانت نتائج هذه الدراسات متضاربة، حيث أشارت نتائج دراسات (Francis, et al., 2013; Waroonkun and Ussahwantchakit, 2011) إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية؛ في حين أشارت دراسات أخرى (Liu, et al., 2011; Balachandran and Mohanram, 2015; Sun, 2015) إلى أن (IFRS) مثلها مثل أي إصدار سابق لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) تسمح بقدر من الحرية في اختيار البدائل المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن جودة التقارير المالية تتأثر بعوامل أخرى بخلاف الالتزام بتطبيق (IFRS) منها: دوافع الإدارة، حجم منشآت الأعمال، الرقابة الصارمة من قبل الجهات التشريعية، جودة مكتب المراجعة المكلف بمهام مراجعة التقارير المالية،.... وغيرها.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحث صياغة الفرض الرئيسي الثاني "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة جودة التقارير المالية".

ويشتق عن هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية".
- الفرض الفرعي الثاني: "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية".
- الفرض الفرعي الثالث: "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية".

تناول الباحث في متن البحث أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير، وجاءت نتائج العديد من الدراسات متضاربة، فقد أشارت نتائج دراسات (Liu and Sun, 2011; Balachandran and Mohanram, 2015) إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من جودة التقارير المالية، في حين أشارت نتائج دراسات أخرى (Garcia Lara, et al., 2009; Hui, et al., 2011) إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الفرض الرئيسي الثالث "يؤدي التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة التقارير المالية".

٢/٥/٥ نماذج الدراسة:

في إطار تحقيق مشكلة وأهداف البحث، واختبار فروض الدراسة قام الباحث بصياغة النماذج التالية لقياس المتغيرات التابعة.

النموذج الأول:

$$Cons = \alpha_0 + \alpha_1(IFRS) + \alpha_2(Size) + \alpha_3(Lev) + \varepsilon$$

النموذج الثاني:

$$Relev = \beta_0 + \beta_1(IFRS) + \beta_2(Cons) + \beta_3(Size) + \beta_4(Lev) + \tau$$

النموذج الثالث:

$$Pred = \phi_0 + \phi_1(IFRS) + \phi_2(Cons) + \phi_3(Size) + \phi_4(Lev) + \pi$$

النموذج الرابع:

$$Asym = Y_0 + Y_1(IFRS) + Y_2(Cons) + Y_3(Size) + Y_4(Lev) + \mu$$

حيث أن:

- $Cons$: التحفظ المحاسبي.
- $IFRS$: معايير التقارير المالية الدولية.
- $Relev$: ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- $Pred$: القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- $Asym$: عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- $Size$: حجم منشآت الأعمال.
- Lev : الرافعة المالية للمنشأة.
- $\alpha_0, \beta_0, \phi_0, Y_0$: ثابت نماذج الانحدار.
- $\beta_1 - \beta_4, \alpha_1 - \alpha_3, Y_1 - Y_4, \phi_1 - \phi_4$: معاملات نماذج الانحدار.
- $\varepsilon, \tau, \pi, \mu$: الخطأ العشوائي.

٦/٥ تحليل النتائج:

١/٦/٥ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

يعتمد الباحث على الاختبارات التالية للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل

الإحصائي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي **Normal Distribution Test**:

يستخدم الباحث اختبار (Jarque-Bera Test) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، فإذا كان قيمة الاحتمال (Prob) لاختبار (Jarque-Bera) للمتغير أكبر من (٠,٠٥)، فذلك يشير إلى أن بيانات المتغير تتبع توزيعاً طبيعياً، والجدول رقم (٦) يوضح نتائج ذلك الاختبار.

ثانياً: اختبار التداخل الخطي **Multicollinearity Test**:

يستخدم الباحث مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك باحتساب معامل (Tolerance) لكل متغير، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF)، فإذا لم تتجاوز قيمة (VIF) العدد (٥) فإن ذلك مؤشر على أن النموذج لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، والجدول رقم (٦) يوضح نتائج ذلك الاختبار.

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation Test**:

يستخدم الباحث اختبار (Durbin Waston Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات نماذج الدراسة، والنتيجة المثلى تتراوح ما بين (١,٥-٢,٥)، والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم متغيرات نماذج الدراسة، والجدول رقم (٦) يوضح نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (٦)

يوضح نتائج اختبارات صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

Variables	Model (1)		Model (2)		Model (3)		Model (4)	
	Multicollinearity (VIF)	Jarque test (prob)						
Cons	3.68	0.081	4.76	1.01	2.51	3.01	3.61	1.08
IFRS	4.35	0.069	4.31	0.93	3.97	2.58	2.58	0.91
Relev	-	-	2.56	2.31	-	-	-	-
Pred	-	-	-	-	3.11	0.09	-	-
Asym	-	-	-	-	-	-	4.19	2.56
Size	3.78	0.091	2.50	1.51	3.16	0.95	4.13	0.081
Lev	2.01	0.076	3.41	0.81	2.61	1.13	2.26	0.61
Autocorrelation test	1.76		1.85		1.65		1.97	

من الجدول رقم (٦) يتضح:

- قيم الاحتمال (Prob.) لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من (٠,٠٥) لمتغيرات نماذج الدراسة، فَيُما عدا المتغير الرقابي (Size) في النموذج الثالث، ويمكن استكمال التحليل الإحصائي نظراً لكون حجم العينة، فقد بلغ عدد المشاهدات ١١٤ مشاهدة (٣٨ شركة لفترة ٣ سنوات).

- قيم (VIF) لاختبار التداخل الخطي تتجاوز (٥)، وذلك يعني صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

- قيم اختبار (D-W test) تقع القيم المثلى (١,٥-٢,٥) وهذا يعكس صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

٢/٦/٥ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتم التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في المتغير المستقل (IFRS) والمتغيرات التابعة (التحفظ المحاسبي، القيمة الملاءمة، القدرة التنبؤية، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية)، والمتغيرات الرقابية (الحجم، والرافعة المالية)، والجدول رقم (٧) يوضح نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٧)

يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Year	N	Mean	Std. Deviation	Min	Max
Cons	2012	38	19.88	0.986	9.85	21.40
	2013	38	15.19	0.673	14.1	31.15
	2014	38	14.18	0.578	3.62	17.07
Relev	2012	38	17.98	0.672	11.0	35.11
	2013	38	16.47	0.655	16.7	21.91
	2014	38	19.81	0.807	3.89	14.56
Pred	2012	38	18.28	0.796	4.36	19.02
	2013	38	16.88	0.757	6.45	23.29
	2014	38	14.38	0.664	19.1	46.54
Asym	2012	38	15.20	0.610	10.43	18.79
	2013	38	14.78	0.585	5.54	9.89
	2014	38	13.87	0.637	5.72	10.22
Size	2012	38	15.99	0.574	11.37	16.87
	2013	38	13.38	0.738	2.24	8.95
	2014	38	12.41	0.828	2.23	7.15
Lev	2012	38	19.01	0.121	6.96	17.15
	2013	38	16.63	0.101	4.19	19.18
	2014	38	18.83	0.861	8.91	15.16

واستكمالاً للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، يوضح الجدول رقم (٨) التحليل

الوصفي للمتغير المستقل (IFRS) حيث يتم قياسه بطريقة القياس الثنائي.

جدول رقم (٨)

يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	Year	N	Mean	Std. Deviation	Min	Max
IFRS	2012	38	18.51	0.096	5.31	12.94
	2013	38	6.97	0.089	8.7	19.36
	2014	38	19.81	0.005	6.56	17.91

من الجدول رقم (٧)، (٨) يتضح ما يلي:

■ يتمثل المتغير المستقل في الالتزام بتطبيق (IFRS) عند إعداد التقارير المالية، وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض قيمة متوسط الالتزام بتطبيق (IFRS) خلال عام (٢٠١٣م) مقارنةً بعام (٢٠١٢م)، حيث بلغت على الترتيب ١٦,٩٧، ١٨,٥١، وفي هذا المجال يرى الباحث أن دافع الالتزام بتطبيق (IFRS) يتحقق من خلال الرغبة الذاتية من جانب إدارة المنشأة، وصرامة الرقابة من الجهات التشريعية، وخلال هذه الفترة كانت الظروف الاقتصادية من جهة والسياسية من جهة أخرى لا توفر مناخ ذلك الالتزام، وبمقارنة عام (٢٠١٣م) بعام (٢٠١٤م) تشير النتائج إلى تحسن الالتزام بتطبيق (IFRS).

■ بالنسبة للمتغيرات التابعة، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض قيمة متوسط التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية خلال فترة الدراسة، فقد بلغ خلال أعوام الدراسة (٢٠١٢م وحتى ٢٠١٤م) ١٩,٨، ١٥,١٩، ١٤,١٨ على الترتيب، ويرى الباحث أن سبب ذلك يرجع إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركات، حيث شهدت البورصة المصرية خلال فترة الدراسة خسائر متتالية.

وفيما يتعلق بالقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض متوسط القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في عام (٢٠١٣م) مقارنةً بعام (٢٠١٢م)، فقد بلغت على الترتيب ١٦,٤٧، ١٧,٩٨، في حين ارتفع متوسط القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في عام (٢٠١٤م) مقارنةً بعام (٢٠١٣م)، وهذا يشير إلى تحسن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

وفيما يتعلق بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى زيادة القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية بشكل متقارب خلال فترة الدراسة فقد بلغت خلال الأعوام (٢٠١٢م وحتى ٢٠١٤م) ١٨,٢٨، ١٦,٨٨، ١٤,٣٨ على الترتيب.

وفيما يتعلق بعدم تماثل المعلومات المحاسبية تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض متوسط قيمة عدم تماثل المعلومات المحاسبية خلال فترة الدراسة بشكل متقارب، فقد بلغت خلال الأعوام (٢٠١٢م وحتى ٢٠١٤م) ١٥,٢٠، ١٤,٧٨، ١٣,٨٧ على الترتيب، وهذا مؤشر على تحسن جودة التقارير المالية.

■ بالنسبة للمتغيرات الرقابية فقد بلغ متوسط قيمة حجم الشركة المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ١٥,٩٩، ١٣,٣٨، ١٢,٤١ خلال أعوام الدراسة (٢٠١٢م وحتى ٢٠١٤م) على الترتيب، ويرى الباحث أن هذا الانخفاض بسبب انخفاض قيمة الشركات بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالرافعة المالية والتي توضح مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى انخفاض متوسط قيمة الرافعة المالية لعام (٢٠١٣م) مقارنةً بعام (٢٠١٢م)، وهذا يعكس امتناع مصادر التمويل عن توفير الأموال اللازمة للشركات، وقد تحسنت قيمة الرافعة المالية في عام (٢٠١٤م) مقارنةً بعام (٢٠١٣م)، وكانت قيم متوسط الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (٢٠١٢م وحتى ٢٠١٤م) هي ١٩,٠١، ١٦,٦٣، ١٨,٨٣ على الترتيب.

٣/٦/٥ نتائج اختبار فروض الدراسة:

١/٣/٦/٥ اختبار الفرض الرئيسي الأول "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية".

واعتمد الباحث على النموذج الأول

$$Cons = \alpha_0 + \alpha_1(IFRS) + \alpha_2(Size) + \alpha_3(Lev) + \varepsilon$$

أولاً: نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) كمتغير مستقل، والتحفظ المحاسبي كمتغير تابع، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الأول.

جدول رقم (٩)

يوضح نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات النموذج الأول

Variables	Person Correlation			
	Cons	IFRS	Size	Lev
Cons	1			
IFRS	0.6981**	1		
Size	0.3967	0.8351**	1	
Lev	0.5893	0.6731**	0.6891	1

* correlation is significant at < 0.05 level
 ** correlation is significant at < 0.01 level

من الجدول رقم (٩) يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) وممارسات التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٦٩٨١، وعند مستوى معنوية (٠,٠١)؛ كذلك هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الشركة والالتزام بتطبيق (IFRS)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٨٣٥١)، وعند مستوى معنوية (٠,٠١)؛ كذلك أظهرت نتائج تحليل معامل الارتباط (٠,٦٨٩١) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Regression**:

أشارت نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل (IFRS) والمتغير التابع التحفظ المحاسبي، ومن ثم يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠)

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول

Variables	α	"T" test		"F" test		R ²
		Value	Sig.	Value	Sig.	
α	35.891	9.567	0.001	19.81	0.000	0.438
IFRS	19.219	4.861	0.000			
Size	17.090	8.418	0.005			
Lev	22.561	1.182	0.000			

من الجدول رقم (١٠) يتضح مايلي:

- معامل التحديد (R²): يشير إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يفسر (٤٣,٨%) من ممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وباقي النسبة تعادل (٥٦,٢%)؛ يرجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى.

- اختبار معنوية النموذج: تم استخدام اختبار (F) حيث بلغت قيمة (F) ١٩,٨١ وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يعني أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يؤثر تأثيراً جوهرياً على ممارسات التحفظ المحاسبي.

وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرض الرئيسي الأول وهو "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية".

ومن ثم يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول كمايلي:

$$Cons = 35.891 + 19.219(IFRS) + 17.090(Size) + 2.561(Lev)$$

٢/٣/٦/٥ اختبار الفرض الرئيسي الثاني "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة جودة التقارير المالية".

وفي إطار اختبار هذا الفرض يتم اختبار الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية".
- الفرض الفرعي الثاني: "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية".
- الفرض الفرعي الثالث: "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية".

٣/٣/٦/٥ اختبار الفرض الرئيسي الثالث 'يؤدي التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة التقارير المالية'.

ويتم اختبار الفرض الرئيسي الثاني، والفروض الفرعية المشتقة منه، والفرض الرئيسي الثالث باستخدام النماذج التالية:
النموذج الثاني:

$$Relev = \beta_0 + \beta_1(IFRS) + \beta_2(Cons) + \beta_3(Size) + \beta_4(Lev) + \tau$$

النموذج الثالث:

$$Pred = \phi_0 + \phi_1(IFRS) + \phi_2(Cons) + \phi_3(Size) + \phi_4(Lev) + \pi$$

النموذج الرابع:

$$Asym = Y_0 + Y_1(IFRS) + Y_2(Cons) + Y_3(Size) + Y_4(Lev) + \mu$$

أولاً: نتائج تحليل الارتباط **Correlation Analysis**:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات نماذج الدراسة.

جدول رقم (١١)

يوضح نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات نماذج الدراسة

Variables	Person Correlation						
	IFRS	Cons	Relev	Pred	Asym	Size	Lev
IFRS	1						
Cons	0.6981	1					
Relev	0.556*	0.435-*	1				
Pred	0.625*	0.558-*	0.389	1			
Asym	0.475-*	0.462-**	0.583	0.751	1		
Size	0.259	0.841	0.269	0.568	0.706	1	
Lev	0.279	0.264	0.277	0.389	0.491	0.509	1

* correlation is significant at < 0.05 level
** correlation is significant at < 0.01 level

من الجدول رقم (١١) يتضح مايلي:

- فيما يتعلق بأثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية في ضوء مقاييس جودة التقارير المالية، يتضح أن هناك علاقة ارتباط بين الالتزام بتطبيق (IFRS) والقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٥٦)، وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)؛ وأن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٢٥)، وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)؛ كذلك هناك علاقة ارتباط سالبة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٤٧٥)، وعند مستوى معنوية (٠,٠٥).

■ فَيُما يتعلق بتأثير ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، في ضوء مقاييس جودة التقارير المالية، تشير نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون إلى أن هناك علاقة ارتباط سالبية بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٤٣٥)، وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)؛ وأن هناك علاقة ارتباط سالبية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٤٦٢)، وعند مستوى معنوية (٠,٠١).

ثانيًا: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression:

بناءً على نتائج تحليل معامل الارتباط بيرسون، والتي تشير إلى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، يقوم الباحث فيمالي باختبار القدرة التفسيرية ومعنوية نماذج الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

جدول رقم (١٢)

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنماذج الدراسة

	Model (2)	Model (3)	Model (4)
Independent variables	13.09	16.32	12.2
constant	12.24	2.25	9.30
	17.51	7.59	2.30
	5.86	2.08	6.87
	10.69	4.56	5.96
F-value	77.28**	41.45**	38.58*
R ²	65.8%	28.9%	16.8%
R ² (cons)		33.35%	
* significant at < 0.01 level			
** significant at < 0.001 level			

من الجدول رقم (١٢) يتضح ما يلي:

أولاً: تحليل نتائج الفرض الرئيسي الثاني:

■ بالنسبة للنموذج الثاني: يشير معامل التحديد (R²) إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يفسر (٦٥,٨%) من القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، وقيمة اختبار (F) ٧٧,٢٨، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١).

وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الأول "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية".

■ بالنسبة للنموذج الثالث: يشير معامل التحديد (R²) إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يفسر (٢٨,٩%) من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وقيمة اختبار (F) ٤١,٤٥، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١).

وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية".

■ بالنسبة للنموذج الرابع: يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS) يفسر (١٦,٨%) من الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وقيمة اختبار (F) (٣٨,٥٨)، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١).

وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثالث "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية".

ومن ثم صحة الفرض الرئيسي الثاني "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة جودة التقارير المالية".

ثانياً: تحليل نتائج الفرض الرئيسي الثالث:

تم حساب معامل التحديد (R^2 cons) كمقياس مجمع لأثر التحفظ المحاسبي على المقاييس الثلاثة لجودة التقارير المالية - القيمة الملاءمة، القدرة التنبؤية المحاسبية، والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية - وقد بلغت القدرة التفسيرية (R^2 cons) ٣٣,٣٥% من جودة التقارير المالية، وباقي النسبة (٦٦,٦٥%)؛ يرجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى.

وقد قام الباحث باختبار (T) لتحديد معنوية تأثير التحفظ المحاسبي على مقاييس جودة التقارير المالية، والجدول التالي يوضح نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (١٣)

يوضح نتائج اختبار (T) لنماذج الدراسة

Independent variables	Model (2)	Model (3)	Model (4)
Cons	8.31*	6.85*	15.93**

من الجدول رقم (١٢) يتضح أن هناك علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي ومقاييس جودة التقارير المالية بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، وأقل من (٠,٠١)، أقل من (٠,٠١) على الترتيب.

وبناءً على ما سبق يتضح للباحث صحة الفرض الرئيسي الثالث "يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية".

وقد أمكن للباحث صياغة نماذج الانحدار كمايلي:

نموذج الانحدار الثاني:

$$Relev = 13.09 + 12.24(IFRS) + 17.51(Cons) + 5.86(Size) + 10.69(Lev)$$

نموذج الانحدار الثالث:

$$Pred = 16.32 + 2.25(IFRS) + 7.59(Cons) + 2.08(Size) + 4.56(Lev)$$

$$Asym = 12.2 + 9.30(IFRS) + 2.30(Cons) + 6.87(Size) + 5.96(Lev)$$

٦- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المقترحة:

١/٦ النتائج:

في ضوء تحقيق أهداف البحث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١/١/٦ نتائج الدراسة النظرية:

- ١- على الرغم من استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي الصادر (IASB, 2010)، إلا أن هناك العديد من فقرات معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، تشير إلى انتشار ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وهذا يعكس التناقض الداخلي بين الإطار المفاهيمي و(IFRS).
- ٢- الأسباب التي تم الاعتماد عليها في استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS)، حيث تظهر ممارسات التحفظ المحاسبي في عدة صور مختلفة يمكن تصنيفها تحت ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الاعتراف (عادة تحفظ غير مشروط) والقياس (عادة تحفظ مشروط)، والعرض/الإفصاح المحاسبي (عادة تحفظ محاسبي بنوعيه).
- ٣- هناك تناقض حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء مقاييس جودة التقارير المالية المختلفة.

٢/١/٦ نتائج الدراسة التطبيقية:

تم الاعتماد في اختبار فروض الدراسة التطبيقية على أربعة نماذج، وكانت نتائج

الدراسة التطبيقية هي:

- ١- توجد علاقة موجبة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) والتحفظ المحاسبي، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١)، وهذا يشير إلى صحة الفرض الرئيسي الأول "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية".
- ٢- توجد علاقة ارتباط موجبة بين الالتزام بتطبيق (IFRS) ومقاييس جودة التقارير المالية، ومن ثم تثبت صحة الفرض الفرعي الأول "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية"، وصحة الفرض الفرعي الثاني "يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية"،

وكذلك صحة الفرض الفرعي الثالث" يؤدي الالتزام بتطبيق (IFRS) إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية؛ وبناءً على ما سبق يتضح صحة الفرض الرئيسي الثاني "يؤدي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى زيادة جودة التقارير المالية".

٣- توجد علاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي ومقاييس جودة التقارير المالية، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)، (٠,٠٠١)، (٠,٠٠١) للقيمة الملاءمة والقدرة التنبؤية، والحد من تماثل المعلومات المحاسبية على الترتيب، وأن نموذج الدراسة يشير إلى أن التحفظ المحاسبي له قدرة تفسيرية (R2) تعادل (٣٣,٣٥%) من جودة التقارير المالية، وبناءً عليه تثبت صحة الفرض الرئيسي الثالث" يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية".

٢/٦ التوصيات:

- ١- في ضوء أهمية الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي، ونتيجة التناقض بين الإطار المفاهيمي و(IFRS)، يُوصي الباحث مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة النظر في الإطار المفاهيمي، وأهمية تضمين التحفظ المحاسبي كأحد سمات المعلومات المحاسبية.
- ٢- توجيه منشآت الأعمال بأهمية عدم التخلي عن إصدار تقارير مالية متحفظة للاستفادة من الآثار الإيجابية للتحفظ المحاسبي، مع الأخذ في الاعتبار عدم المغالاة في تطبيق تلك الممارسات.
- ٣- أهمية تحقيق التكامل بين ممارسات التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات لتعزيز جودة التقارير المالية.

٣/٦ التوجهات البحثية المقترحة:

يمكن التوصية بالمجالات البحثية التالية:

- ١- دراسة العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية- دراسة تطبيقية.
- ٢- اقتصاديات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية- دراسة تطبيقية على بيئة الأعمال المصرية.
- ٣- دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية - دراسة تطبيقية على بيئة الأعمال المصرية.

٧- مراجع البحث:

١/٧ المراجع باللغة العربية:

- الزمر، عماد سعيد، (٢٠١٢م)، "دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثالث، ص ص ١٢٢٩-١٢٨٢.
- حمدان، علّام محمد موسى، (٢٠١١م)، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات وإلعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (٣٨)، العدد (٢)، ص ص ٤١٥-٤٣٣.
- شاهين، محمد أحمد، (٢٠١١م)، "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ص ٤٢٣-٤٧٨.
- عوض، أمال محمد محمد، (٢٠١٠م)، "دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٢)، ص ص ٩١-١٤٥.
- كساب، ياسر السيد، (٢٠١١م)، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية)"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ص ٢٩٧-٣٣٠.

٢/٧ المراجع باللغة الأجنبية:

- Agyei-Mensah, B., (2013), "Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 3, (2), 269-286.
- Ahmed, A. and Duellman, S., (2007), "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis", *Journal of Accounting and Economics*, 43, (2/3), 411-437.
- _____, (2011), "Evidence on the Role of Accounting Conservatism in Monitoring Managers' Investment Decisions", *Accounting and Finance*, 51 (3), 609-633.
- _____, (2013), "Managerial overconfidence and Accounting Conservatism", *Journal of Accounting Research*, 51, (1), 1-30.
- Ahmed, A., Neel, M. and Wang, D., (2013), "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence", *Contemporary Accounting Research*, 30, (4), 1344-1372.
- Andr'e, P., Filip, A. and Paugam, L., (2015), "The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe", *Journal of Business Finance & Accounting*, 42, (3 /4), 482-514.
- Armstrong, C., Guay, W. and Weber, J., (2010), "The Role of Information and Financial Reporting in Corporate Governance and Debt Contracting", *Journal of Accounting and Economics*, 50, (2), 179-234.

- Artiach, T. and Clarkson, P., (2013), "Conservatism, Disclosure and Cost of Equity Capital", *Australian Journal of Management*, Available at: <http://ssrn.com/abstract-1673516>, (Retrieved at: 1/1/2015).
- Balachandran, S. and Mohanram, P., (2011), "Is the Decline in the Value Relevance of Accounting Driven By Increased Conservatism?", *Review of Accounting Studies*, 16(2), 272-301.
- Ball, R. and Shivakumar, L., (2005), "Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness", *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 83-128.
- Balsari, C., Ozkan, S. and Durak, G., (2010), "Earnings Conservatism In Pre - and Post - IFRS Periods In Turkey: Panel Data Evidence on The Firm Specific Factors", *Accounting and Management Information Systems*, 9(3), 403-421.
- Banimahd, B. and Baghani, T., (2009), "Effect of Accounting Conservatism, Government ownership, Company's size and ratio of leverage on Companies loss", *Journal of Accounting and Auditing Researches*, 58, 53-70.
- Barker, R. and Mcgeachin, A., (2015), "An Analysis of Concepts and Evidence on The Question of Whether IFRS Should be Conservative", *ABACUS*, 51(2), 169-207.
- Barth, M., Wayne, Landsman, R., Young, D. and Zhuang, Z., (2014), "Relevance of Differences between Net Income based on IFRS and Domestic Standards for European Firms", *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(3/4), 297-327.
- Basu, S., (1997), "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 24:3-37.
- _____, (2009), "Conservatism Research: Historical Development and Future Prospects", *China Journal of Accounting Research*, 2, (1), 1-20.
- Beatty, A., Weber, J. and Yu, J., (2008), "Conservatism and Debt", *Journal of Accounting and Economics*, 45(2-3), 154-174.
- Beaver, W. and Ryan, S., (2000), "Biases and Lags In Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-To-Market Ratio to Predict Book Return on Equity", *Journal of Accounting Research*, 38, 127-148.
- _____, (2005), "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modelling", *Review of Accounting Studies*, 10 (2/3), 269-309.
- Bertin, M. and Moya, J., (2013), "The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Conservatism of Reported Earnings", *Academia Revista Latinoamericana de Administración*, 26(1), 139 - 169.
- Cascino, S., Clatworthy, B., Garcia, O., Gassen, I., and Jeanjean, T., (2014), "The Use of Information by Capital Providers", *Accounting in Europe*, 11(2), 185-209.
- Caskey, J. and Hughes, J., (2012), "Assessing the Impact of Alternative Fair Value Measures on the Efficiency of Project Selection and Continuation", *The Accounting Review*, 87(2), 483-512.
- Chen, A., S. Lin and N. Strong., (2009), "Accounting Conservatism and the Cost of equity capital: UK evidence", *Managerial Finance*, 35(4), 325-345.

- Chen, H., Chen, J., Lobo, G. and Wang, Y., (2011), "Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China", **Contemporary Accounting Research**, 28, (3), 892-925.
- Chen, H., Qingliang, T., Jiang, Y. and Lin, Z., (2010), "The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union", **Journal of International Financial Management & Accounting**, 21, (3), 1-57.
- Christensen, H., Hail, L. and Leuz, C., (2013), "Mandatory IFRS Reporting and Changes in Enforcement", **Journal of Accounting and Economics**, 56, (2/3), 147-177.
- Clarkson, P., Hanna, J., Richardson, G. and Thompson, R., (2011), "The Impacts of IFRS on The Value Relevance of Book Value and Earnings", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, 7, 1-17.
- Cordazzo, M., (2013), "The Impact of IFRS on Net Income and Equity: Evidence from Italian Listed Companies", **Journal of Applied Accounting Research**, 14, (1), 54-73.
- Danjou, P., (2013), "An update on International Financial Reporting Standards (IFRS)", Available at: <http://www.ifrs.org/Features/Documents/Mise-au-point-concernant-les-normes-IFRS-19-February-2013.pdf>, (Retrieved at: 2/2/2015).
- Daske, H., Hail, L., Leuz, C. and Verdi, R., (2013), "Adopting a Label: Heterogeneity in the Economic Consequences around IAS/IFRS Adoptions", **Journal of Accounting Research**, 51, (3), 495-547.
- Devalle, A., Onali, E. and Magarini, R., (2010), "Assessing the Value Relevance of Accounting Data After the Introduction of IFRS in Europe", **Journal of International Financial Management & Accounting**, 21, (2), 85-119.
- Espinoza, R., Fuente-Mella, H., Palavecinos, B. and Rosso, C., (2015), "Economic Adopting the IFRS and Its Impact on Reducing Information Asymmetry in The Chilean Capital Market", **Economic Research and Electronic Networking**, 16, 193-204.
- Fan, Q. and Zhang, X., (2012), "Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality", **Contemporary Accounting Research**, 29, (1), 38-56.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1980), "Statement of Financial Accounting Concepts No. 2", Qualitative characteristics of accounting information, Norwalk, CT.
- Francis, B., Hassan, I. and Wu, W., (2013), "The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence From the Financial Crisis", **Accounting Horizons**, 27, (2), 319-345.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. and Schipper, K., (2004), "Costs of Equity And Earnings Attributes", **The Accounting Review**, 79, (4), 967-1010.
- García Lara, J., García Osma, B., and Penalva, F., (2011), "Conditional Conservatism and Cost of Capital", **Review of Accounting Studies**, 16, (2), 247-271.
- Gebhardt, G., Mora, A. and Wagenhofer, A., (2014), "Revisiting the Fundamental Concepts of IFRS", **Abacus**, 50, (1), 107-116.

- Givoly, D. and Hayn, C. (2000), "The Changing Time-series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?", *Journal of Accounting and Economics*, 29, (3), 287-320.
- Goh, B. and Li, D., (2011), "Internal Controls and Conditional Conservatism", *The Accounting Review*, 86, (3), 975-1005.
- Gonzalez, M., Nave, J. and Toscano, D., (2014), "Impact of IFRS: Evidence from Spanish Listed Companies", *International Journal of Accounting and Information Management*, 22, (2), 157-172.
- Grosu, V., Hlaciuc, E., Mates, D. and Socoliuc, M., (2012), "The impact of the International Accounting Standards/ International Financial Reporting Standards (IAS/IFRS) in Determining the Goodwill of Companies in the European Union (EU)", *African Journal of Business Management*, 6, (43), 10708-10721.
- Hillier, D., Hodgson, A. and Ngole, S., (2015), "IFRS and Secrecy: Assessing Accounting Value Relevance Across Africa", *Journal of International Financial Management & Accounting*, 26, (1), 1-38.
- Hugon, A. and Muslu, V., (2010), "Market Demand for Conservative Analysts", *Journal of Accounting and Economics*, 50, (1), 42-57.
- Hui, K., Matsunaga, S. and Morse, D., (2009), "The Impact of Conservatism on Management Earnings Forecasts", *Journal of Accounting and Economics*, 47, (3), 192-207.
- International Accounting Standards Board (IASB), (2014), "The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", *Accounting and Business Research*, Special Issue, pp.1-63, Available at: <http://www.ifrs.org/Meetings/MeetingDocs/Other%20Meeting/2014/October/ABR-2014-0110-The-Implications-of-research.pdf>, (Retrieved at: 11/1/2015).
- International Accounting Standards Board (IASB), (2008), "An Improved Conceptual Framework for Financial Reporting-Chapter 1: The Objective of Financial Reporting, Chapter 2: Qualitative Characteristics and Constraints of Decision-useful Financial Reporting Information", *Discussion Paper, IASB, London*.
- International Accounting Standards Board (IASB), (2010), "Conceptual Framework for Financial Reporting 2010", Available at: http://www.ifrs.org/News/Press_Releases/Documents/Conceptual_FW2010vb.pdf, (Retrieved at: 2/1/2015)
- International Accounting Standards Committee (IASC), (1989), "Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements", (IASB) Foundation, London.
- Ismail, W. and Kamarudin, K., (2013), "Earnings Quality and the Adoption of IFRS Based Accounting Standards: Evidence from an Emerging Market", *Asian Review of Accounting*, 21, (1), 53-73.
- Ismail, T. and Elbolok, R., (2011), "Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earnings Quality and Stock Prices in Egypt?", *Research Journal of Finance and Accounting*, 2, (12), 7-21.
- Jackson, S. and Liu, X., (2010), "The Allowance for Uncollectible Accounts, Conservatism, and Earnings Management", *Journal of Accounting Research*, 48, (3), 565-601.

- Jarva, H. and Lantto, A.,(2012),"Information Content of IFRS Versus Domestic Accounting Standards: Evidence from Finland",Working Paper. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1588087>,(Retrieved at:15/1/2015).
- Jayaraman, S. and Shivakumar, L.,(2013),"Agency-based Demand for Conservatism: Evidence from State Adoption of Antitakeover Laws", **Review of Accounting Studies**,18,(1),95-134.
- Kao, H. and Wei,T.,(2014),"The Effect of IFRS, Information Asymmetry and Corporate Governance on The Quality of Accounting Information", **Asian Economic and Financial Review**,4,(2),226-256.
- Khan, M. and Watts, R., (2009), "Estimation and Empirical Properties of a Firm-year Measure of Accounting Conservatism", **Journal of Accounting and Economics**, 48, (2/3), 132-150.
- Khurana, I. and Wang,C.,(2015),"Debt Maturity Structure and Accounting Conservatism",**Journal of Business Finance& Accounting**,42,(1/2),167-203.
- Kim, Y., Li, S., Pan, C., and Zuo, L.,(2013),"The Role of Accounting Conservatism in the Equity Market:Evidence from Seasoned Equity Offerings",**The Accounting Review**,88(4),1327-1356.
- Kootanaee,A.,Seyyedi,J.,Nedaei,M. and Kootanaee,M.,(2013),"Accounting Conservatism and Corporate Governance's Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange",**International Journal of Economics, Business and Finance**,1,(10),301- 319.
- La Fond, R. and Watts, R.,(2008),"The Information Role of Conservatism", **The Accounting Review**, 83,(2),447-478.
- Latridis G.,(2010),"International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information",**International Review of Financial Analysis**,19,(3),193-204.
- Lawrence,A.,Sloan,R. and Sun,Y.,(2013),"Non-discretionary Conservatism: Evidence and Implications",**Journal of Accounting and Economics**,56,(2/3),112-133
- Li, J., (2013), "Accounting Conservatism and Debt Contracts: Efficient Liquidation and Covenant Renegotiation",**Contemporary Accounting Research**,30,(3),1082-1098.
- Li, S.,(2010),"Does Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards in The European Union Reduce The Cost of Equity Capital?",**The Accounting Review**,85,(2),607-636
- Liu, G. and Sun, J.,(2015),"Did the Mandatory Adoption of IFRS Affect the Earnings Quality of Canadian Firms?",**Accounting Perspectives**, 14,(3),250-275.
- Mohammadi,M.,Heyrani, F. and Golestani,N.,(2013),"Impact of Conservatism on the Accounting Information Quality and Decision Making of the Shareholders and the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 3,(3),186-197.
- Nulla, Y.,(2014),"Does IFRS Adoption Influence Financial Reporting?: An Empirical Study on Financial Institutions",**Journal of Business and Management**,20,(1),67-86.

- Outa, E.,(2011),"The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on the Accounting Quality of Listed Companies in Kenya",*International Journal of Accounting and Financial Reporting*,1,(1),212-241.
- Pae,J. and Thornton D.,(2010),"Association between Accounting Conservatism and Analysts' Forecast Inefficiency",*Asia-Pacific Journal of Financial Studies*,39,(2),171-197.
- Patoukas, P. and Thomas, J.,(2011),"More Evidence of Bias in Differential Timeliness Estimates of Conditional Conservatism",*The Accounting Review*,86,(50),1765-1793.
- Piot,C. Dumontier, P.and Janin,R.,(2012)," IFRS Consequences on Accounting Conservatism in Europe: Do Auditor Incentives Matter?" Available at: <http://ssrn.com/abstract=1754504>, (Retrieved at: 12/1/2015).
- Qiang,X.,(2007),"The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism:Cross-Sectional Evidence at the Firm Level", *TheAccounting Review* 82,(3),759-779
- Rogers,J.and Buskirk,A.,(2009),"Shareholder Litigation and Changes in Disclosure Behavior",*Journal of Accounting and Economics*47,136-156.
- Roychowdhury,S and Martin, X. (2013),"Understanding Discretion in Conservatism: An Alternative View Point", *Journal of Accounting and Economics*, 56(2/3,sup 1),134-146.
- Rutledge, R. Karim, K. and Gong, J.,(2015),"Convergence of PRC GAAP with IFRS, and the Comparative Value Relevance between the Two Sets of Reporting Standards:The Case of Dual-Listed Chinese Companies",*Journal of Accounting and Finance*,15,(4), 165-182.
- Saaydah, M.,(2012),"IFRS and Accounting Information Quality:The Case of Jordan",*Journal of Administrative and Economics Science*,5,(2),55-73.
- Seyyedi,J.,(2014),"The Relationship between Tax Income and Accounting Conservatism" Available at: SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2438578>,(Retrieved at:11/1/2015).
- Shivakumar,L.,(2013),"The Role of Financial Reporting in Debt Contracting and in Stewardship",*Accounting and Business Research*,43,(4),362-83.
- Skinner, D.,(2008),"The Evolving Relation Between Earnings, Dividends, and Stock Repurchases",*Journal of Financial Economics*,87,(3),582-609.
- Skinner,D., and Soltes E.,(2011),"What Do Dividends Tell us about Earnings Quality?", *Review of Accounting Studies*, 16,(1),1-28.
- Skogskiv, K. and Juettner-Nausoth, B.,(2013),"A Note on Accounting Conservatism in Residual Income and Abnormal Earnings Growth Equity Valuation",*British Accounting Review*,45,70-80.
- Sohn, B.,(2012),"Analyst Forecast,Accounting Conservatism and The Related Valuation Implications",*Accounting and Finance*,52,(1),311-341.
- Stumpel, M., (2012),"Goodwill Impairments after the Implementation of IFRS 3, A Tool for Earnings Management?" Master Thesis in Accounting, Accounting Department,Tilburg School of Economics and Management , Tilburg University.

- Vyas, D.,(2011),"The Timeliness of Accounting Write-Downs by U.S. Financial Institutions During the Financial Crisis of 2007–2008", **Journal of Accounting Research**,49(3),823-860.
- Wagenhofer, A. (2014),"The Role of Revenue Recognition in Performance Reporting", **Accounting and Business Research**, 44,(4), 349–379.
- Wan Ismail,A., Kamarudin,A., Zijl,T.and Dunstan, K.,(2013), "Earnings Quality and the Adoption of IFRS-Based Accounting Standards",**Asian Review of Accounting**,21,(1),53 -73.
- Waroonkun, S., and Ussahawanitchakit, P., (2011),"Accounting Quality Accounting Performance and Firm Survival:An Empirical Investigation of Thai-List Firms", **International Journal of Business Research**,11, (4), 118-143.
- Watts, R. and Zuo,L.,(2012),"Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis",available at: <http://SSRN.com/abstract=1952722>,(Retrieved at:2/1/2015).
- Watts,R.,(2003a),"Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications",**Accounting Horizons**,17,(3),207-221.
- _____,(2003b),"Conservatism in Accounting, Part II: Evidence and Research Opportunities",**Accounting Horizons**,17(4),287–301.
- Wüstemann, J. and Wüstemann,S.,(2010),"Why Consistency of Accounting Standards Matters: A Contribution to the Rules-versus-Principles Debate in Financial Reporting",**Abacus**,46,(1),1–27.
- Xie,Y.,(2015),"Confusion over Accounting Conservatism: A Critical Review",**Australian Accounting Review**,25,(2),204-216.
- Zaidi, S.and Paz,V.,(2015),"The Impact of IFRS Adoption: A Literature Review",**The Journal of Theoretical Accounting Research**,10,(2),116-141.
- Zhang,J.,(2008),"The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers",**Journal of Accounting and Economics**, 45, (1) ,27–54.
- _____,(2011),"The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism – New Zealand Perspective",**Faculty of Business and Law, Auckland University of Technology, Auckland.**